Photo: Abdel Hameed Al Nasier/ILO. CC BY-NC-ND 2.0.

تمويل برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لوكاس فريشي ساتو ونيكول فيغيريدو ونورجيلا محمد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

منظمة العمل الدولية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

international policy centre for inclusive growth

تقرير بحثي رقم 81

تمويل برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من إعداد لوكاس ساتو ونيكول فيغيريدو ونورجيلا محمد

© مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل،
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،
منظمة العمل الدولية، 2022

أتى هذا المنشور نتيجة اتفاق الأمم المتحدة الداخلي بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين الأمم المتحدة وحكومة البرازيل، من أجل تعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات الاجتماعية، ويرتبط المركز ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل، ووزارة الاقتصاد ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل.

المؤلفون

لوكاس فريتشي ساتو – مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

نيكول فيغيريدو – مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

نورجيلا محمد – مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

منسقو البحث

شارلوت بيلو - مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

فابيو فيراس سواريس - مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

داليا ابو الفتوح - المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا

لوكا بيليرانو - المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية

ليا بو خاطر - المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية

بالتعاون مع

جريتا كامبورا - المقر الرئيسي لمنظمة الاغذية والزراعة

عمر بن عمور - المقر الرئيسي لمنظمة الاغذية والزراعة

ولاء طلعت - المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا – سابقًا

من تصميم فريق المنشورات – مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

روبرتو أستورينو، فلافيا أمارال، بريسيلا ميناري، مانويل ساليس

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنتج الإعلامي التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو حدودها. إن ذكر شركات أو منتجات معينة من الشركات المصنعة ، سواء تم تسجيل براءات اختراع لها أم لا ، لا يعني أن هذه الشركات أو المنتجات قد تم اعتمادها أو التوصية بها من قبل مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدول أو منظمة العمل الدولية تفضيلاً على سواها ذات طبيعة مماثلة لم يرد ذكرها. الآراء المعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية.

يشجع مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية على استخدام واستنساخ ونشر المواد في هذا المنتج الإعلامي. ما لم يُذكر خلاف ذلك ، يجوز نسخ المواد وتنزيلها وطباعتها للدراسة الخاصة ، ولأغراض البحث والتعليم ، أو لاستخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية ، شريطة أن يكون ذلك الإقرار المناسب من مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بوصفهما المصادر وأصحاب حقوق الطبع والنشر ، وأنه لا مركز السياسات الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولا تأييد منظمة العمل الدولية لآراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم ضمنيًا بأي شكل من الأشكال.

منتجات المنظمة الإعلامية متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت (www.fao.org/publications)ويمكن شراؤها من خلال publication-sales@fao.org.

منشورات IPC-IG / UNDP متاحة على الإنترنت على الموقع www.ipcig.org/publications مجانًا.

منشورات IPC-IG متاحة على الإنترنت على www.ipcig.org و يمكن طلب الاشتراكات عبر البريد الإلكتروني إلى ipc@ipc-undp.org.

الاقتباس المُقترح: لوكاس ساتو ونيكول فيجيريدو ونورجيلا محمد - 2022. "تمويل برامج التأمين الاجتماعي للعامين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." التقرير البحثي رقم 81 - القاهرة وبيروت وبرازيليا: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، ومركز السياسات الدولية للنمو الشامل.

ISSN: 2526-0499

تمويل برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شكر وتقدير

هذا التقرير البحثي هو نتاج شراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

أعد هذه الورقة البحثية لوكاس ساتو ونيكول فيغيريدو ونورجيلا محمد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)، بتنسيق من شارلوت بيلو وفابيو فيراس (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل) ودواليا أبو الفتوح (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا) ولوكا بيليرانو وليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية).

يود الفريق البحثي في مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل أن يشكر لوكا بيليرانو وليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)، ودواليا أبو الفتوح، وولاء طلعت وجريتا كامبورا وعمر بن عمور (الفاو)، وشيرين العزاوي ووليد مرواني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وميرا بيرباوم، وكريستينا بيرندت، وكروم ماركوف (منظمة العمل الدولية) على المراجعة الشاملة والتعليقات والاقتراحات القيّمة خلال إعداد هذا العمل. كما يود الفريق أن يشكر جميع المشاركين من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والجمعيات التعاونية الزراعية الذين شاركوا في المقابلات والمناقشات التي جرت في سياق هذا المشروع البحثي.

المحتويات

شكر وتقدير 4

1. المقدمة 8

2. ما هي المعوقات المالية التي تحول دون توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الزراعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ 9

1.2 انخفاض القدرة على تسديد الاشتراكات 10

2.2 الدخل غير المنتظم 12

3.2 قلة الوعي وعدم الإلمام بالشؤون المالية والشمول المالي 13

4.2 التحديات التي تقوّض قدرة أصحاب العمل على تسديد الاشتراكات 15

3. ما هي التدخلات التي يمكن أن تساهم في تمويل توسيع برامج التأمين الاجتماعي فتشمل العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ 16

3.1 تقييم القدرات على الاشتراك ودعم الاشتراكات 17

3.2 السماح بالاشتراكات المرنة 22

3.3 تعزيز الوعي والشمول المالي 23

3.4 اعتماد معيار بديل لحساب مساهمة أصحاب العمل 24

4. النقاط الرئيسية 25

المراجع 27

قائمة الصناديق

المربع 1. زامبيا وكولومبيا: تقييم القدرات على تسديد الاشتراكات وتكييفها بحسب السياق 18

المربع 2. مصر والمغرب وتونس والأردن: نهج مختلفة لدعم العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 20

المربع 3. تونس وكوستاريكا والأردن: تكييف برامج التأمين الاجتماعي مع حاجات العاملين لحسابهم الخاص 21

المربع 4. مصر والأرجنتين: اشتراكات مرنة 22

المربع 5. المغرب والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعزيز الإلمام بالشؤون المالية والشمول المالي 23

المربع 6. لبنان والهند: أساس بديل لاحتساب اشتراكات أصحاب العمل 24

قائمة الجداول

الجدول 1. الاستنتاجات الرئيسية 25

1. المقدمة

إنّ بعض المعوقات الرئيسية التي تحول دون توسيع نطاق برامج التأمين الاجتماعي فتغطّي العاملين في قطاع الزراعة تكتسي طبيعة مالية [1]. فعادةً ما تعتمد برامج التأمين الاجتماعي على مسؤولية مشتركة بين أصحاب العمل والموظفين لتمويلها، وعلى دفع اشتراكات أساسية وفق الأجور المُسدّدة بصورة منتظمة، وعلى اشتراكات شهرية تُدفَع نقدًا حصرًا. وتؤدي هذه الخصائص إلى استبعاد معظم العاملين في قطاع الزراعة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما أنّهم لا يُبرمون عادةً عقودًا ثابتة مع أصحاب العمل، أو حتى أنّهم لا يعملون لدى صاحب عمل محدّد (كما هي الحال بالنسبة إلى مزارعي الكفاف الذين يعملون لحسابهم الخاص)، بالإضافة إلى أنّ نمط دخلهم موسمي ومنخفض وغير منتظم ولا يمكن توقّعه وغالبًا ما يكون غير نقدي أو عيني (أليو وأوكامبو 2019، منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو 2021).

تؤدّي المعوقات التي تحول دون وصول العاملين في قطاع الزراعة إلى برامج التأمين الاجتماعي والتغطية المحدودة للمساعدة الاجتماعية (جزئيًا، بسبب الافتقار إلى البرامج الشاملة الممولة من الضرائب)، إلى وقوع معظم العاملين في قطاع الزراعة في ما يُعرَف بـ"الوسط المفقود" - أي هؤلاء العمال غير المؤهلين لبرنامج المساعدة الاجتماعية ولا تشملهم برامج التأمين الاجتماعي (منظمة العمل الدولية 2020). والعديد من العمال في هذه الفئة على استعداد للمشاركة في برامج التأمين الاجتماعي ولكن يتم استبعادهم بسبب المعوقات المالية والإدارية والقانونية والمعلوماتية. فعلى سبيل المثال، تظهر دراستان أجرتهما منظمة العمل الدولية في لبنان (سيلفا-ليندر وآخرون 2021) والأردن (رزاز، بيليرانو، بيرن 2021)، أن برامج التأمين الاجتماعي في هذين البلدَيْن لا تغطّي ما نسبته 92,6٪ في لبنان و97٪ في الأردن من العاملين في قطاع الزراعة. علاوة على ذلك، تشير الدراستان إلى معدّل مرتفع من عدم التجانس في مستويات الدخل بين العمال غير الرسميين في لبنان والأردن، ما يعني أن القيود المالية لا تشكّل المعوق الرئيسي للجميع، بل يميل العاملون في قطاع الزراعة إلى أن يكونوا الأكثر ضعفًا وإلى الحصول على مستويات دخل أدنى من فئات أخرى من العمال غير الرسميين (سيلفا-ليندر وآخرون 2021، رزاز، بيليرانو، بيرن 2021). وتشير دراسات أخرى[2] غطّت لبنان وسوريا إلى أن حوالي 70٪ من العمال غير الرسميين على استعداد لدفع تكاليف برامج التأمين الاجتماعي، وإلى أنه يمكنهم المشاركة في المتوسط، بنسبة 5,8٪ من أجورهم[3] . وتجدر الإشارة إلى أن برامج التأمين الاجتماعي توفر عادة مستويات من الحماية أعلى من المساعدة الاجتماعية وتمكن الأسر الريفية من إدارة المخاطر بشكل أفضل (منظمة الفاو 2019 أ).

للتغلب على المعوقات المالية التي تحول دون توسيع نطاق برامج التأمين الاجتماعي، اعتمدت البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، استراتيجيات لمواءمة آليات التمويل فتناسب العمال غير الرسميين، وتحديدًا العاملين في قطاع الزراعة. ومن النهج التي عززت توسيع تغطية التأمين الاجتماعي فتشمل العاملين في قطاع الزراعة، دعم الاشتراكات (بطريقة محدّدة الهدف)، واستخدام وسائل غير مباشرة لقياس قدرة المنتجين على تسديد الاشتراكات، واعتماد اشتراكات مرنة بدلاً من المدفوعات الشهرية (منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو 2021؛ منظمة العمل الدولية 2021 أ).

وفي ضوء هذه الخلفية، يهدف هذا التقرير البحثي إلى فهم المعوقات المالية الرئيسية التي قد تعيق تغطية برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[4]، والاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في معالجتها. ويستند إلى النهج المشترك الذي وضعته منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية فتغطّي سكان الأرياف (منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو 2021)، وإلى ورقة عمل أعدها مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الفاو بشأن حالة التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ساتو 2021)، وإلى إعلان المنتدى الوزاري "مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لواقع ما بعد كوفيد -19"[5] . وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى موافقة الوزارات على المواضيع التالية:

[1] يرد في المذكرة المنهجية https://t.ly/59YK تعريف لمصطلح "التأمين الاجتماعي" ومصطلح "العاملون في قطاع الزراعة"

[2] جاتي وآخرون (2014) لمزيد من التفاصيل حول المسوح في لبنان وسوريا ونتائج أخرى

[3] لأغراض المقارنة، يدفع الموظفون في لبنان 2٪ من أجرهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتغطية التأمين الصحي، بالإضافة إلى 9٪ يدفعها صاحب العمل (جاتي وآخرون 2014)

[4] تعتبر هذه السلسلة أنّ البلدان التالية (18 بلدًا) تشكّل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والسودان وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتفصّل المذكرة المنهجية المفاهيم الأساسية الأخرى.

[5] الإعلان الكامل متوفّر على الرابط التالي: https://socialprotection.org/discover/publications/ministerial-forum-declaration-future-social-protection-arab-region-building

- **"استعراض الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية** فتشمل الفئات الضعيفة بشكل خاص مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء و**العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الريفي وجميع العمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص المتنقلين"**؛ و

- **"ضمان الوصول إلى الحماية الاجتماعية الكافية للعمال في جميع أنواع العمالة – الرسمية وغير الرسمية -** وجعل أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وفعالية كعناصر تمكينية لاستراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي على المستوى الوطني".

وهذا التقرير هو الثاني في سلسلة من ثلاثة تقارير ناتجة عن هذا الجهد[6]. ويناقش التقرير الأول المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكيف يمكن لتقديمات التأمين الاجتماعي التخفيف منها، بينما يحلل التقرير الثالث المعوقات الإدارية الرئيسية التي تحول دون توسيع تغطية برامج التأمين الاجتماعي للعمال في قطاع الزراعة في المنطقة، ويهدف هذا التقرير الثاني إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية الرئيسية التالية: ما هي المعوقات المالية التي تحول دون توسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ ما هي التدخلات التي يمكن أن تساهم في تمويل توسيع نطاق برامج التأمين الاجتماعي كي تشمل العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

يتناول القسم الثاني من هذا التقرير المعوقات المالية الرئيسية التي يواجهها العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعرض القسم الثالث الطرق الممكنة لمعالجتها، ويختتم التقرير بتلخيص النقاط الرئيسية للبحث.

تعتمد المنهجية المستخدمة لإعداد هذا التقرير والتقريرين الآخرين من هذه السلسلة على استعراض مستندي للمنشورات ذات الصلة، وعلى مناقشات مجموعات التركيز، ومقابلات شبه منظمة مع مقدّمي معلومات أساسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أجريت سلسلتان من مناقشات مجموعات التركيز في عام 2021 (في آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر) بمشاركة 43 من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الوزارات المعنية ومؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية، وباحثون وأكاديميون، وخبراء من وكالات الأمم المتحدة. كما أجريت 15 مقابلة أخرى شبه منظمة مع ممثلي نقابات وجمعيات العاملين في قطاع الزراعة في الفترة الممتدّة بين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2021 (عبر الإنترنت وعبر الهاتف). وكان المشاركون في كل من مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات من الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان. وقد تمت دعوتهم لمناقشة المخاطر الرئيسية التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة في المنطقة والمعوقات الرئيسية لتوسيع برامج التأمين الاجتماعي في القطاع. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول منهجية السلسلة في المذكرة المنهجية[7].

2 - ما هي المعوقات المالية التي تحول دون توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الزراعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

يعرض هذا القسم المعوقات المالية الرئيسية التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند محاولتهم الاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي. وهو يعتمد بشكل أساسي على تحليل المقابلات التي أُجريَت مع مقدّمي معلومات أساسيين، ومناقشات مجموعات التركيز. وقد تم استكمال نتائج المقابلات والمناقشات باستعراض المنشورات والبيانات المتاحة. أمّا القسم الثالث من هذا التقرير فيناقش عمليات التكييف التي قد تساهم في التخفيف من المعوقات المشار إليها في هذا القسم. ويمكن النقر على رمز كل معوق معروض أدناه للانتقال إلى الحلول المقترحة لمعالجته.

تجدر الإشارة إلى أنّ العمال المهاجرين الذين يشكلون نسبة كبيرة من العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يواجهون، إلى جانب جميع المعوقات التي ستُناقش أدناه، معوقات خاصة. فغالبًا ما يواجهون "استبعادًا مزدوجًا" من الأطر القانونية، حيث تستبعد العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جميع العاملين في قطاع الزراعة أو بعض الأنواع الشائعة من علاقات العمل في الزراعة (مثل العمال المؤقتين، والعاملين لحسابهم الخاص، والعمال الموسميين) من برامج التأمين الاجتماعي، وحتى في حال عدم حدوث ذلك، لا يزال من الممكن أن تنطوي الأطر القانونية على التمييز ضد غير المواطنين، وأن تمنعهم من الاشتراك في برامج

[6] انظر https://t.ly/nN8I و https://t.ly/dRel

[7] https://t.ly/59YK

التأمين الاجتماعي[8] (رزاز، بيليرانو، بيرن 2021). ومن الجانب المالي، يواجه أيضًا المهاجرون الذين يُسمح لهم بالاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي عقبةً مالية إضافية، حيث لا يتم طمأنتهم في كثير من الأحيان إلى أنه يمكنهم الاستفادة بالكامل من التأمين الاجتماعي في المستقبل إذا عادوا إلى بلدهم الأصلي.

2-1 انخفاض القدرة على تسديد الاشتراكات

أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من **مصر والعراق ولبنان والسودان وتونس** إلى أن **الأجور ومستويات الدخل المنخفضة** في قطاع الزراعة، من المعوقات الرئيسية التي تمنع العاملين في قطاع الزراعة من الاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي، ما يقوض القدرة على تحمل تكاليف البرامج القائمة على الاشتراكات. وترتبط العوامل الأخرى الإضافية، على غرار انتشار الطابع غير الرسمي في القطاع، وانخفاض الحد الأدنى للأجور، وضعف أو غياب مؤسسات سوق العمل لمنع سوء المعاملة والاستغلال، وانتشار المدفوعات العينية، وانخفاض الإنتاجية، والمعوقات الإضافية التي تواجه بعض الفئات مثل المهاجرين والعاملين لحسابهم الخاص، بالقدرة على تحمل التكلفة. وتظهر هذه التحديات بشكل مختلف بين العاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر منتظم وفئات أخرى من العاملين في قطاع الزراعة.

عادة ما يكون لصغار المنتجين، الذين يكسبون رزقهم في الغالب بالعمل لحسابهم الخاص، مستويات منخفضة من الدخل. ذكر مُقدّم معلومات من **مصر** [9] أن متوسط دخل المزارعين منخفض للغاية (150 جنيه مصري أو ما يعادل 9,50 دولار أمريكي[10] في اليوم)، ما يجعلهم غير قادرين على تحمل الاشتراكات. وفي موازاة ذلك، ذكر أحد مقدّمي المعلومات الأساسيين من **تونس**[11] أنه حتى عندما يكون العاملون في قطاع الزراعة مشمولين بموجب القانون ببرامج التأمين الاجتماعي، فإن التغطية الفعالة تبقى منخفضة بسبب قدرتهم المالية المحدودة.

ويكشف استعراض المنشورات أن إنتاجية الأراضي الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل بكثير من المتوسطات العالمية [12] (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الفاو 2018). علاوة على ذلك، يعرّض تغير المناخ الإنتاج الزراعي إلى مزيد من المخاطر، ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بالحرارة الشديدة وتوافر الأراضي الزراعية وندرة المياه (واها وآخرون 2017، هيك وآخرون 2020).

غالبًا ما يواجه المنتجون أيضًا "تحدي الاشتراكات المزدوجة" بصفتهم عاملين كفاف يكسبون رزقهم بالعمل لحسابهم الخاص، أي أنّهم مضطرون إلى دفع اشتراكات أعلى لتغطية الاشتراكات كأصحاب عمل وكعاملين على حد سواء (منظمة العمل الدولية 2021 أ). ففي ليبيا مثلاً، يدفع العاملون لحسابهم الخاص 15,67٪ من إجمالي دخلهم الشهري كاشتراك في التأمين الاجتماعي، بينما يتقاسم الموظفون المسؤولية مع أصحاب العمل، حيث يساهمون بنسبة 3,75٪ من دخلهم فيما يدفع أصحاب العمل 10,5٪ من إجمالي الكشف الشهري للأجور (ساتو 2021).

بالنسبة إلى العاملين بأجر في قطاع الزراعة[13] ، أعرب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من المغرب [14] والعراق[15] عن مخاوفهم بشأن عدم كفاية الحد الأدنى للأجور في القطاع وعدم امتثال أصحاب العمل لدفع الحد الأدنى للأجور. وذكر مقدّم معلومات من المغرب أن الحد الأدنى لأجور العاملين في قطاع الزراعة غير كافٍ لضمان معيشة لائقة وتسديد اشتراكات برامج التأمين الاجتماعي، كما أشار مقدّم معلومات من العراق إلى أن الحد الأدنى للأجور في قطاع الزراعة متدنٍ، وأن العاملين في قطاع الزراعة يتقاضون أجورًا أقل من الحد الأدنى للأجور.

---

[8] ترد في الملحق 2 *من التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 22-2020: التقرير الإقليمي المصاحب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة العمل الدولية 2021 ج)* لمحة عامة على البلدان التي تستبعد العمال غير الوطنيين من برامج الاشتراكات الرئيسية

[9] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية الفيوم للتنمية والزراعات العضوية (مصر)

[10] تم احتساب جميع القيم بالدولار الأمريكي وفقًا لسعر الصرف في 23 شباط/ فبراير 2022

[11] باحث في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

[12] المؤشر الذي يمكن أن يوضح الإنتاجية هو قيمة الإنتاج الإجمالي لكل هكتار من الأراضي الزراعية، ما يبين أن القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2001 و2014 بلغت 226، بينما كان المتوسط العالمي 449. بمعنى آخر، كان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقارب نصف المتوسط العالمي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الفاو 2018).

[13] يرد في المذكرة المنهجية تعريف لمصطلح "العاملون بأجر في قطاع الزراعة"

[14] ممثل العاملين في قطاع الزراعة في نقابة العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

[15] ممثل العاملين في قطاع الزراعة في اتحاد المجالس التجارية والنقابات العمالية (فرع كركوك)

يتلقى عادةً العاملون بأجر في قطاع الزراعة مدفوعات عينية بدلاً من المدفوعات النقدية، بحسب ما ذكره مَن أجريت معهم المقابلات من العراق [16] ومصر [17]، ما يصعّب عليهم تسديد الاشتراكات نقدًا. وكشفت المقابلات أن النساء على وجه التحديد في كلا البلدين من المرجح أن يكنّ من العاملات في خدمة الأسرة[18] ، وبالتالي لا يتلقين أجورًا نقدية. وقد أكّد مقدّم معلومات من العراق أن النزاع في البلاد قد أثر تأثيرًا بالغًا على المناطق الريفية، ما أدى إلى إفقار العديد من العاملين في قطاع الزراعة ودفعهم إلى العمل مقابل الغذاء والسكن. ويؤكد استعراض المنشورات أنه من المرجح أن يتلقى العمال الريفيون جزءًا من أجورهم أو أجورهم بالكامل في شكل عيني مثل السكن والسلع والخدمات (منظمة العمل الدولية، منظمة الفاو 2021)، ما يشير عادةً إلى العمل المؤقت أو غير المستقر، وإلى علاقات عمل تتسم بالتبعية (منظمة العمل الدولية، منظمة الفاو، الاتحاد الدولي للأغذية 2007؛ أويا 2016). علاوة على ذلك، يجبر النقص في السيولة العاملين في قطاع الزراعة على منح الأولوية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا بدلاً من الالتزام ببرامج التأمين الاجتماعي (منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو 2021). وبما أنّ البرامج القائمة على الاشتراكات في المنطقة تميل إلى التركيز على توفير المزايا الطويلة الأجل، بخلاف المزايا أثناء الحياة المهنية (مثل إصابات العمل والبطالة والتأمين الصحي)، فإنها لا تجذب بما يكفي العاملين في قطاع الزراعة (منظمة العمل الدولية 2021 ج).

تجبر الأجور المتدنية في قطاع الزراعة الكثير من سكان المناطق الريفية على العيش في فقر أو تحت خط الفقر [19] (منظمة العمل الدولية، منظمة الفاو، الاتحاد الدولي للأغذية 2007). ويحدّد الرسم 1 معدل الفقراء الذين يتقاضَون 1,9 دولار أمريكي للفرد في اليوم (وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011) في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي توفرت عنها بيانات. وتجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من 23٪ من سكان المناطق الريفية في اليمن عاشوا في فقر في العام 2014، مقارنة بنسبة 6٪ في المناطق الحضرية. وهذه هي أحدث الأرقام المقارنة المتاحة المصنفة حسب مكان الإقامة، في المناطق الحضرية أو الريفية. ولكن في البلدان المتضررة من النزاعات، مثل اليمن، ارتفع معدل الفقر الإجمالي منذ اندلاع النزاع. ويوضح الرسم أيضًا أن معدلات الفقر لدى سكان المناطق الريفية أعلى بكثير في جميع البلدان منها في المناطق الحضرية، فموريتانيا مثلاً، سجّلت معدلاً أعلى بخمس مرات تقريبًا في المناطق الريفية منه المناطق الحضرية.

الرسم 1. معدل الفقراء عند خط الفقر البالغ 1,9 دولار أمريكي في اليوم (2011 تعادل القوة الشرائية) كنسبة مئوية من سكان المناطق الريفية والحضرية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنخفضة والمتوسطة الدخل (أحدث البيانات المتاحة)

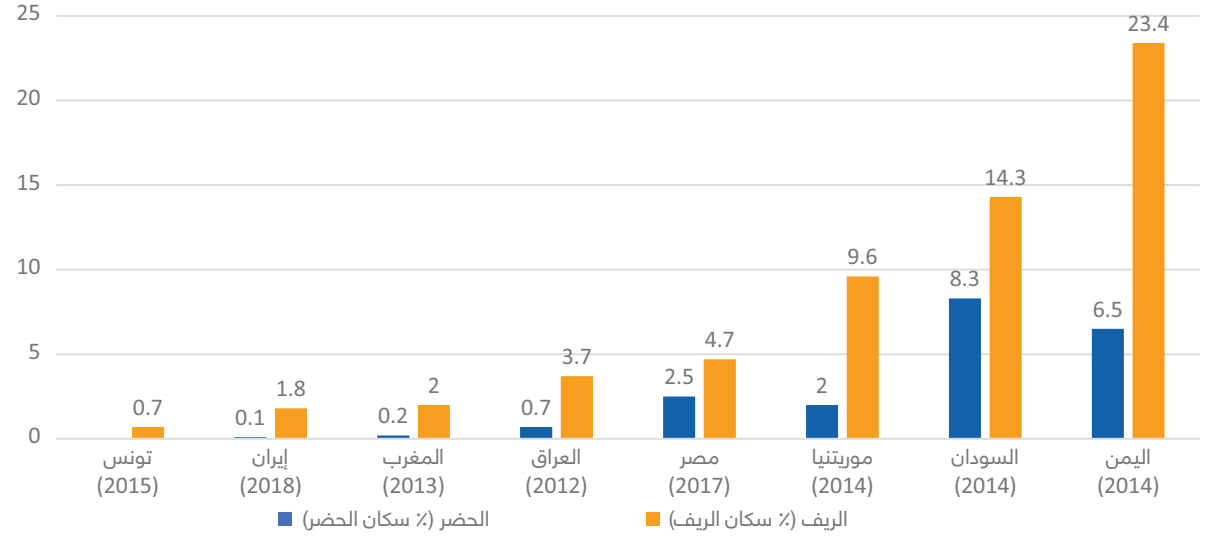

ملاحظة: باستخدام تعادل القوة الشرائية الوطنية، يمكن تعويض جزء من هذه الاختلافات المسجلة بين الفقر في الريف والحضر بانخفاض تكلفة المعيشة في المناطق الريفية. ومع ذلك، من غير المرجح أن يؤدي هذا الاختلاف إلى إعادة التوازن الكامل لنسبة عدد الفقراء.

المصدر: إعداد المؤلفين بناءً على البنك الدولي (بدون تاريخ).

[16] المرجع نفسه

[17] خبير من منظمة العمل الدولية بمصر

[18] يرد في المذكرة المنهجية تعريف لمصطلح "العاملون في خدمة الأسرة"

[19] يشير خط الفقر إلى دخل يبلغ 1,90 دولار أمريكي للفرد في اليوم.

الفقر عامل رئيسي يدفع الأطفال للعمل في الزراعة. تشير المنشورات إلى أن حوالي 60٪ من الأطفال العمال (الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا) في جميع أنحاء العالم يعملون في قطاع الزراعة (منظمة العمل الدولية – بدون تاريخ). ففي لبنان مثلاً، على الرغم من أن قانون العمل يحدد سن 14 عامًا على أنها الحد الأدنى لسن العمل، فإن العديد من الأطفال دون هذه السن يعملون، والأجور المنخفضة التي يتقاضَونها هي أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل أصحاب العمل يستخدمون الأطفال.

أجور المهاجرين، ولا سيما النساء، منخفضة بشكل خاص. فقد توصلت دراسة أجراها تركماني وحماد (2020)، وعُقِدَت في سياقها مقابلات مع عاملين سوريين في قطاع الزراعة في البقاع وعكار (كلا الموقعين في لبنان) بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2018، إلى أن الأجر اليومي للعامل بلغ 10,000 ليرة لبنانية (6,6 دولار أمريكي) لأولئك الذين يعملون مباشرة مع مالك الأرض، في حين أن النساء اللواتي يعملن مع شاويش (القسم الفرعي 4-2) يحصلن عادة على 4,000 ليرة لبنانية (2,6 دولار أمريكي) في اليوم. كما كشفت الدراسة عن تحدٍ إضافي يتمثل في أن العديد من هؤلاء العمال هم من الأطفال. إن الأجور المنخفضة شائعة أيضًا بالنسبة إلى العاملين السوريين في قطاع الزراعة في الأردن، حيث وجد أحد المسوح أن 55٪ من العاملين السوريين في قطاع الزراعة حصلوا على 5 دينار أردني فقط (7 دولار أمريكي) عن كل يوم عمل، أي ما يعادل 120-100 دينار أردني (141 - 169,2 دولار أمريكي) في الشهر. وهذه القيمة أقل من الحد الأدنى للأجور الذي حدده القانون وهو 150 دينار أردني (211,6 دولار أمريكي) شهريًا لغير الأردنيين. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص أقلّ للوافدين (150 دينار (211,6 دولار)) منه للعمالة الوطنية (220 دينار (310,3 دولار أمريكي)) (قطاع، بيرن، العربيات 2018).

2-2 الدخل غير المنتظم

ذكر مقدّمو معلومات أساسيون من **مصر والمغرب والسودان أن شرط تسديد الاشتراكات بصورة منتظمة إلى برامج التأمين الاجتماعي يمثل عائقًا ماليًا كبيرًا أمام العاملين في قطاع الزراعة** يحول دون اشتراكهم في برامج التأمين الاجتماعي، بما أنّ أنماط دخل معظمهم غير منتظمة. وكما يتضح من مثال المزارع من السودان[20]، عادة ما يكون للعمال القدرة على تسديد اشتراكاتهم خلال فترات الحصاد، ولكن ليس في المواسم الأخرى التي ينخفض فيها الطلب على العمالة في القطاع. وعلاوة على ذلك، يعتمد قطاع الزراعة اعتمادًا كبيرًا على الظروف المناخية، ما يؤثر على الإنتاج والدخل والطلب على العمالة، وبالتالي على قدرة العاملين في هذه القطاع على تسديد الاشتراكات. ولكن، وبغض النظر عن هذه التقلبات، عادةً ما تتطلب البرامج القائمة على الاشتراكات تسديد اشتراكات شهرية بصورة منتظمة.

شدّد أحد الأشخاص من مصر، الذين أُجرِيَت معهم المقابلة[21]، على أن هذا العائق يمثل بطبيعة الحال تحديًا أكبر للعمال الموسميين والعاملين بأجر يومي. وأشار إلى أن معظم العاملين بأجر يومي في المزارع الصغيرة لا يستطيعون تلبية معيار تواتر المدفوعات، الذي حددتها برامج التأمين الاجتماعي، بسبب دخلهم غير المنتظم وارتفاع معدل حراك اليد العاملة. وتتوافق النتائج المستخلصة من استعراض المنشورات مع هذا التصور، الذي يكشف عن عدم توافق بين شروط برامج التأمين الاجتماعي التي تفرض تسديد الاشتراكات بصورة منتظمة والدخل غير المنتظم وغير المتوقع للعاملين في قطاع الزراعة (منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو 2021، أليو وأوكامبو 2019، ساتو 2021). وغالبًا ما يرتبط عدم انتظام الدخل في القطاع بالعوامل التالية:

- **موسمية الإنتاج والعمالة الزراعية:** يتميز النشاط الزراعي، ولا سيما في زراعة الكفاف وعند تطبيق الأساليب التقليدية، كما هي الحال في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدورات إنتاج تستغرق وقتًا طويلاً لتحقيق النتائج وجني الأرباح (منظمة العمل الدولية، منظمة الفاو 2021). ويخضع الصيادون أيضًا للموسمية، حيث حظرت بعض الحكومات الصيد لفترة معينة من العام بسبب العمليات البيولوجية (خلال موسم التكاثر مثلاً). وإذا لم يتم توفير التعويض الكافي (مثل إعانات البطالة)، فقد يتسبب ذلك في حدوث اختلالات في الدخل. كما أنّ موسمية الإنتاج تجبر المنتجين على الاعتماد على الدخل الذي يحصّلونه خلال بضعة أشهر (مثل أشهر بيع الإنتاج أو خلال فترات ارتفاع الطلب على العمالة وقت الحصاد) لفترات طويلة (دورة إنتاج كاملة واحدة مثلاً)، مما يجعل تسديد الاشتراكات الشهرية بصورة منتظمة مستحيلاً بالنسبة إلى معظم المنتجين والعاملين في قطاع الزراعة (المرجع نفسه).

[20] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان)

[21] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية الفيوم للتنمية والزراعات العضوية (مصر)

- **الأزمات المتغيرة:** قد تؤثّر الأوبئة الحيوانية وفترات الجفاف المطول والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية الأخرى، على الإنتاج والطلب على العمالة، ما يسهم في زيادة عدم اليقين وعدم انتظام دخل المنتجين والعمال (المرجع نفسه). وقد أصبحت هذه الأزمات أكثر شيوعًا، حيث أدى تغير المناخ إلى تفاقم الظروف المناخية القاسية في المنطقة، فضلاً عن مشاكل أخرى مثل عدم توافر المياه، كما أنّها تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الإنتاج الزراعي (واها وآخرون 2017).

تقلل الطبيعة غير المنتظمة وغير المتوقعة للدورة الزراعية من قدرة العاملين في قطاع الزراعة وأصحاب العمل على تسديد الاشتراكات بطريقة سلسة، لا على مدار العام فحسب ولكن أيضًا عبر السنوات. ففي السنوات التي تتميز بمواسم جيدة، قد تكون اشتراكات التأمين الاجتماعي ميسورة التكلفة، ولكن في السنوات التي تتسم بالإنتاج المحدود (بما في ذلك بسبب الأزمات المتغيرة)، قد يمسي من الصعب تسديد الاشتراكات. ويمثل ذلك تحديًا كبيرًا لبرامج التأمين الاجتماعي لمراقبة وقياس دخل العاملين في قطاع الزراعة وأصحاب العمل بطريقة يمكن استخدامها كأساس لتحديد القدرة على تحمل التكاليف أو القدرة على دفع الاشتراكات. وكحل لهذا الموقف، تلجأ بعض البلدان إلى وسائل غير مباشرة مثل حجم الأرض أو عقود البيع كأساس لاحتساب الاشتراكات، على النحو المبين في القسم التالي.

3-2 قلة الوعي وعدم الإلمام بالشؤون المالية والشمول المالي

أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من **مصر والعراق والسودان** إلى أن **قلة الوعي بفوائد برامج التأمين الاجتماعي وعدم الإلمام بالشؤون المالية** من المعوقات الرئيسية الأخرى أمام توسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين في قطاع الزراعة. فقد ذكروا أن هؤلاء العمال غالبًا ما لا يكونوا على دراية بأهمية مزايا التأمين الاجتماعي وكيف يمكن أن تساعدهم على التعامل مع المخاطر الصحية والمخاطر التي تواجههم طوال حياتهم. ووفقًا لعضو نقابة العاملين في قطاع الزراعة في **العراق**[22]، يتأثر المزارعون في المناطق النائية بشكل خاص بهذا التحدي، بسبب نقص حملات التوعية بحقوقهم وبرامج التأمين الاجتماعي المتاحة لحمايتهم. وذكر ممثل حكومي من **مصر**[23] أيضًا أن دراسة ميدانية أجرتها وزارة التضامن الاجتماعي توصلت إلى أن نقص الوعي ببرامج التأمين الاجتماعي شكّل أحد الأسباب الرئيسية لاستبعاد العاملين في قطاع الزراعة من البرامج القائمة على الاشتراكات في البلاد.

حتى عندما يكون لدى العاملين في قطاع الزراعة قدرة مالية كافية لتسديد الاشتراكات والوصول إلى مكاتب مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، فإنهم غالبًا ما يمتنعون عن التسجيل لأنهم يفتقرون إلى الوعي والمعرفة بقيمة مزايا التأمين الاجتماعي[24]. فعلى سبيل المثال، وفقًا لما ذكره أحد المشاركين **السودانيين** في المقابلات، فإن معظم العاملين في قطاع الزراعة يمنح الأولوية لإنفاق الأموال على مدخلات زراعية أفضل، بدلاً من دفع اشتراكات متدنية نسبيًا إلى برامج التأمين الاجتماعي، بسبب نقص الوعي بمزايا التأمين على المدى الطويل. وينبغي مراعاة هذا "التفضيل" في سياق الدخل المحدود للعاملين في قطاع الزراعة، حيث إنهم يميلون إلى إنفاق الجزء الأكبر من دخلهم على الضروريات مثل الطعام، تاركين نسبة صغيرة للنفقات الأخرى، بما في ذلك اشتراكات التأمين الاجتماعي (رابسومانيكيس 2015).

إن الخيارات عبر الزمنية المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، أي تسديد الاشتراكات في الوقت الحاضر لتلقي مزايا غير مؤكدة في المستقبل، يتفاقم أكثر بسبب **الافتقار إلى الثقة في المؤسسات** لضمان الحصول على هذه المزايا في المستقبل في منطقة تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي وانعدام المشاركة السياسية، وهي عوامل تقوض احتياطي رأس المال الاجتماعي (سورز، فنجوش، وينثال 2011).

وتظهر دراسات أخرى حول برامج التأمين الاجتماعي وبرامج التأمين البالغ الصغر في البلدان المنخفضة الدخل أن الإلمام بالشؤون المالية[25] **والمواقف تجاه مزايا التأمين** (مثل تجنب المخاطر، وربط التأمين بسوء الحظ) **هي عناصر أساسية تؤثر على الاشتراك في البرامج** (شو، ذيا 2012؛ تران ويون 2004، كوهين ويونج 2007؛ جيني وآخرون 2010)، والإلمام بالشؤون المالية أمر أساسي يتيح

[22] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من نقابة المهن الهندسية (العراق)

[23] ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن وزارة التضامن الاجتماعي (مصر)

[24] إلى جانب العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مثل مستويات الإلمام بالشؤون المالية، تؤدي الجوانب السلوكية أيضًا دورًا مهمًا في التأثير على الطلب على التأمين الاجتماعي. ويعرض المرواني وحمودة والمودن (2016) دراسة عن تأثير العوامل السلوكية على الطلب على نظام التأمين الاجتماعي في الجزائر.

[25] يمكن فهم الإلمام بالشؤون المالية على أنها "مزيج من الوعي والمعرفة والمهارة والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وتحقيق الرفاهية المالية الفردية في نهاية المطاف" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2009، 3).

للأشخاص اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، ولا سيما عند مواجهة هذا النوع من الخيارات عبر الزمنية، مثل برامج التأمين الاجتماعي. وقد تمكّنهم أيضًا من تقدير فوائدها في المستقبل، ووقت تسديد الاشتراكات وقيمة النقود، وفهم التجميع السنوي والتقارير الاكتوارية، من بين أمور أخرى.

للشمول المالي والإلمام بالشؤون المالية علاقة ثنائية الاتجاه: فتعزيز الإلمام في الشؤون المالية من شأنه أن يعزّز الشمول المالي، في حين أن المزيد من الشمول المالي (مثل الحصول على ائتمان وحسابات مصرفية وما إلى ذلك) يزيد من الإلمام في الشؤون المالية (اتحاد المصارف العربية 2017). وقد توصل مسح[26] غطّى البلدان العربية إلى أن متوسط معدل الإلمام بالشؤون المالية في البلدان العربية أدنى من المتوسط العالمي[27] . كما تؤدّي عوامل أخرى، مثل الدخل المنخفض في المناطق الريفية وانخفاض إمكانية الوصول إلى التعليم، إلى تقويض مستوى الإلمام في الشؤون المالية في المناطق الريفية.

نظرًا إلى هذه العلاقة الثنائية الاتجاه بين الإلمام في الشؤون المالية والشمول المالي، فإن افتقار سكان الأرياف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الوصول إلى الخدمات المالية من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأمية المالية. وباستثناء البلدان المرتفعة الدخل، يمتلك ٪37 فقط من سكان الأرياف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسابات مصرفية أو مالية. ووفقًا للبيانات المتاحة في قاعدة بيانات المؤشر العالمي لعام 2017 (البنك الدولي 2018)، هذا هو أدنى متوسط إقليمي في العالم، بحسب ما يوضحه الرسم 2. كما تشير الأرقام المتاحة في قاعدة البيانات هذه إلى أن سكان الأرياف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديهم إمكانية محدودة للحصول على الائتمانات الرسمية: ٪9 فقط من سكان الأرياف في المنطقة اقترضوا من مؤسسة مالية أو استخدموا بطاقة ائتمان في عام 2017، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٪19 (المرجع نفسه).

الرسم 2. نسبة سكان الأرياف الذين لديهم حساب في مصرف أو في مؤسسة مالية أخرى، والمتوسطات الإقليمية باستثناء البلدان المرتفعة الدخل، والمتوسط العالمي (2017)

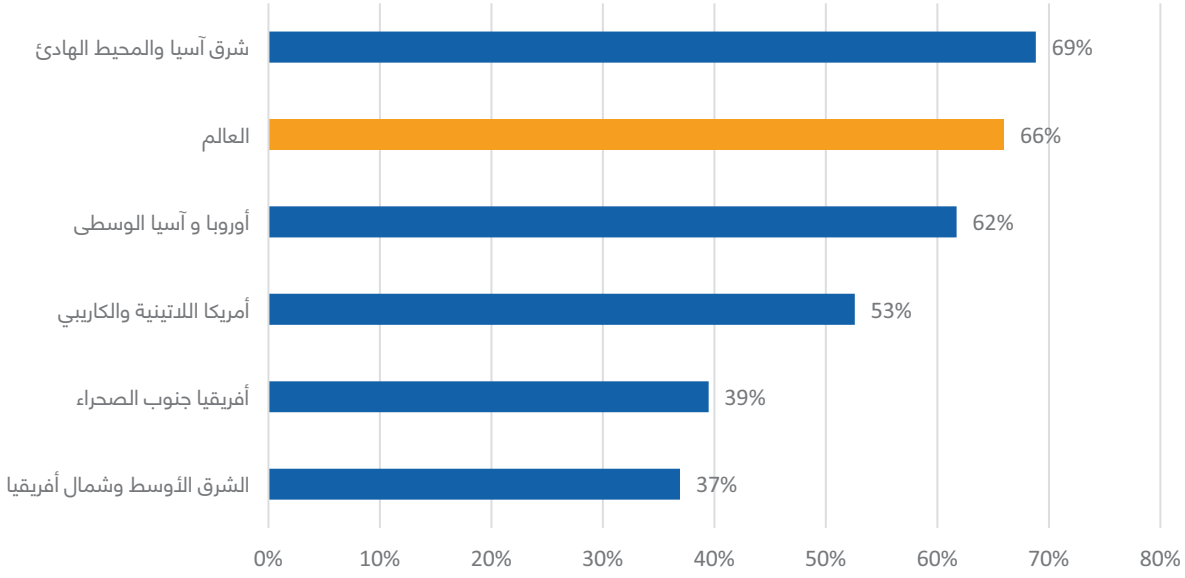

المصدر: إعداد المؤلفين استنادًا إلى قاعدة بيانات المؤشر العالمي لعام 2017 (البنك الدولي 2018).

[26] تم إجراء مسح عالمي شامل بشأن الإلمام بالشؤون المالية في عام 2014 (المسح العالمي بشأن الإلمام بالشؤون المالية الذي أجرته مؤسسة ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف)، وقد أظهر أن معدلات الإلمام بالشؤون المالية تميل إلى أن تكون أعلى في البلدان المرتفعة الدخل وتزداد مع مستوى دخل الأسرة والتحصيل التعليمي (اتحاد المصارف العربية 2017).

[27] ليمن والصومال من البلدان التي تسجّل أدنى معدلات للإلمام بالشؤون المالية العالمية والإقليمية (٪13 في اليمن و ٪15 في الصومال). أما تونس(45%) والكويت (44%) ولبنان (44%) فتسجّل أعلى المعدلات في المنطقة (اتحاد المصارف العربية 2017).

تؤكّد المنشورات أيضًا أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تفتقر إلى الاستراتيجيات الوطنية وأدوات التشخيص الوطنية مثل المسوح الوطنية، التي تبيّن مستوى الإلمام بالشؤون المالية وإدماج سكان الأرياف والعاملين في قطاع الزراعة (البنك الدولي 2015)، ويعد مسح القدرات المالية والشمول لعام 2014 في المغرب استثناءً، وقد سلط الضوء على أوجه التباين الشاسعة في الوصول إلى الخدمات المالية بين الرجال والنساء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية[28] (البنك الدولي 2014). ما يبرز المستوى المحدود للشمول المالي والإلمام بالشؤون المالية في المناطق الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة إلى نقص الوعي بفوائد التأمين الاجتماعي، تفرض هذه العوامل تحديات تحول دون توسيع برامج التأمين الاجتماعي كي تشمل العاملين في قطاع الزراعة.

2-4 التحديات التي تقوّض قدرة أصحاب العمل على تسديد الاشتراكات

ذكر ممثلون من **الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة أن إنفاذ امتثال أصحاب العمل لالتزاماتهم بدفع حصتهم من الاشتراكات** هو أحد أكبر التحديات التي تواجه توسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين بأجر في قطاع الزراعة، وهم العمال الأكثر ضعفًا في هذا القطاع. وتنطوي برامج التأمين الاجتماعي عادةً على مسؤولية كل من العامل وصاحب العمل لدفع الاشتراكات (تكملها أحيانًا الإعانات الحكومية). إلّا أنّ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أشاروا إلى أن عوامل مثل نسب الاشتراكات المرتفعة المطلوبة من أصحاب العمل، والافتقار إلى صاحب عمل واحد وثابت، ونقص التفتيش، وضعف أنظمة الحماية والإنفاذ المناطق النائية عامةً[29] ، تؤدي إلى استبعاد العاملين في قطاع الزراعة.

وذكر خبراء من الجزائر[30] ومصر[31] أن أصحاب العمل يواجهون مشاكل في القدرة على تحمل اشتراكاتهم. وذكر الأول أن أصحاب العمل عادة ما يعتبرون نسب اشتراكاتهم مرتفعة للغاية، وذكر الأخير أن القانون المصري يفرق بين أصحاب العمل والعاملين في قطاع الزراعة حسب مساحة الأرض التي يمتلكونها، إذ يعتبر الذين يمتلكون أكثر من فدانين من أصحاب عمل، والذين يمتلكون أقل من هذه المساحة من العمال. وقد تكون الاشتراكات المفروضة على الفئة الأولى باهظة بالنسبة إلى العديد من مالكي الأراضي، لا سيما نظرًا إلى دخلهم غير المستقر وتأثير تغير المناخ على الإنتاج. وتدعم الأدلة هذه التصورات، حيث لا يمكن توقّع دخل أصحاب العمل في قطاع الزراعة (أليو 2019، بيري وآخرون 2007).

ومن غير المرجح أن يعتمد العمال المؤقتون والموسميون والعرضيون[32] على مساهمات أصحاب العمل، كما أشار إليه أحد الخبراء من مصر[33] وممثلو العاملين في قطاع الزراعة من لبنان[34] والمغرب[35]. ويميل هؤلاء العمال إلى الحصول على عدة عقود عمل قصيرة الأجل غير رسمية، ما تزيد من صعوبة تتبع **المسؤولية المالية** لأصحاب العمل. وتشير الأدلة إلى أن العاملين بأجر في قطاع الزراعة يمثلون أكثر من 40٪ من القوى العاملة الزراعية في جميع أنحاء العالم ومعظمهم من المهاجرين والنساء والأطفال في وظائف عرضية ومؤقتة وموسمية. يميلون إلى إقامة علاقات عمل مع العديد من أصحاب العمل، ما قد يصعّب عملية تحديد التزامات التأمين الاجتماعي لكل صاحب عمل. وربما لا تتم تغطية العمال الذين يعملون مع أصحاب عمل متعددين على الإطلاق أو تكون التغطية جزئية من صاحب العمل الرئيسي فحسب (منظمة العمل الدولية 2016؛ 2021 أ). وفي حالة المغرب مثلاً، يتم استبعاد العاملين في قطاع الزراعة الذين يعملون أقل من 45 يومًا لكل ربع سنة لدى نفس صاحب العمل، من برامج التأمين الاجتماعي، وفقًا للإطار القانوني (منظمة العمل الدولية 2021 أ). أما في الأردن، فلا تشمل برامج التأمين الاجتماعي إلّا العاملين الذين يعملون 16 يومًا أو أكثر شهريًا، على النحو المحدد في التشريع، ما يؤدي إلى استبعاد معظم العاملين في قطاع الزراعة والعمال المنزليين (رزاز، بيليرانو، وبيرن 2021).

[28] على سبيل المثال، يفوق احتمال حصول الرجال على الخدمات المالية مثيله لدى النساء بنسبة 20٪. علاوة على ذلك، ذكر 53٪ من السكان البالغين في المناطق الحضرية أنهم يستخدمون الخدمات المالية، مقابل 19٪ من السكان البالغين في المناطق الريفية. وذكر 10٪ فقط من سكان الأرياف أن لديهم حسابات مصرفية، وأن الريفيات الفقيرات هن الأكثر عرضة للأمية المالية والإقصاء المالي (البنك الدولي 2014).

[29] تمت مناقشة العائق المتعلق بنقص التفتيش في تقرير البحث الثالث في هذه السلسلة، الذي يركز على المعوقات الإدارية (https://t.ly/dRel)

[30] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من الاتحاد الوطني للزراعة (الجزائر)

[31] خبير من مكتب منظمة العمل الدولية في مصر

[32] بخلاف العمال المؤقتين والموسميين، يصعب تحديد علاقة صاحب العمل بالعمال العرضيين، حيث تقوم على أساس يومي

[33] خبير من مكتب منظمة العمل الدولية في مصر

[34] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من نقابة العاملين في قطاع الزراعة (لبنان)

[35] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من نقابة العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

غالبًا ما يتم تقويض علاقة العمل بين هؤلاء العمال وأصحاب العمل من قبل مقاولين يقومون بدور الوسيط ويتولون مسؤولية استخدام العاملين في قطاع الزراعة ونقلهم وإدارة شؤونهم، أثناء فترات ارتفاع الطلب على العمالة. وتساهم هذه الديناميكية في **إضفاء الطابع العرضي على العمل** في قطاع الزراعة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية للعمل وتقليل حاجة أصحاب العمل إلى عقود عمل دائمة. كما تلغي مسؤولية أصحاب العمل عن دفع حصتهم من اشتراكات التأمين الاجتماعي وقد تولّد ظروف عمل غير آمنة (منظمة العمل الدولية، منظمة الفاو، الاتحاد الدولي للأغذية 2007).

عادة ما يكون غير المواطنين أكثر عرضة لعلاقات العمل غير المستقرة، ويعتبر نموذج *الشاويش*، الموجود في لبنان والأردن، أحد الأمثلة على ذلك. و*الشاويش*، أو الوسيط الزراعي، عادة ما يكون شخصًا موثوقًا به في مجتمع المهاجرين ويعمل كوسيط بين العاملين في قطاع الزراعة غير المواطنين وأصحاب عملهم. ويستفيد هذا النموذج من الطلب على العاملين بأجر يومي في قطاع الزراعة، والعرض الكبير للمهاجرين والمشرّدين قسرًا الذين لا يملكون إمكانية الحصول على تصاريح العمل ويعتمدون على وظائف غير رسمية. وبالنسبة إلى أصحاب العمل، يوفر *الشاويش* يد عاملة رخيصة خلال الفترات الكثيفة العمالة، بينما يحصل العمال على مصدر دخل هم في أمس الحاجة إليه. ويعتمد نموذج العمل هذا على علاقات العمل غير الرسمية، ما يوفر أجورًا منخفضة ولا يتيح الوصول إلى برامج التأمين الاجتماعي. ومعظم اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، على سبيل المثال، هم عمال غير رسميين يتم استخدامهم من خلال *شاويش* يقتطع جزءًا من أجورهم. وقد كشفت المقابلات التي أجراها تركماني وحماد (2020) مع العاملين السوريين في قطاع الزراعة في لبنان في 2018 أن *الشاويش* كان يقتطع حوالي 2,000 ليرة لبنانية (1,3 دولار أمريكي) من أجور العاملين في قطاع الزراعة يوميًا. وخلال تفشي جائحة كوفيد19-، قد يكون الاعتماد على الوسطاء ودورات الديون بين العاملين السوريين في قطاع الزراعة و*الشاويش* قد ازداد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لذلك، يوضح هذا النموذج التحدي المتمثل في إلزام أصحاب العمل في قطاع يتميز بوجود وسطاء وانتشار الطابع غير الرسمي وعقود العمل القصيرة الأجل، على تسديد الاشتراكات المطلوبة (تركماني وحماد 2020؛ قطاع وبيرن والعربيات 2018؛ زونتز وكليما 2021؛ منظمة الفاو واليونيسف 2019).

كما يؤدي نموذج الشاويش دورًا مهمًا في ارتفاع معدلات عمالة الأطفال في قطاع الزراعة. فوفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية، يعمل 60٪ من الأطفال العمال (الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا) في قطاع الزراعة في جميع أنحاء العالم. والفقر هو السبب الرئيسي الذي يدفع الأطفال للعمل في الزراعة (منظمة العمل الدولية – بدون تاريخ). ففي البلدان التي تضمّ أعدادًا كبيرة من المهاجرين والمشرّدين قسرًا الذين يعيشون في ظروف صعبة محفوفة بالمخاطر، ييسر الشاويش استخدام الأطفال الضعفاء بأجور متدنية. ففي لبنان مثلاً، تقدر منظمة الفاو واليونيسيف (2019) أن 60٪ من الأطفال العمال يعملون في قطاع الزراعة. واعتبارًا من عام 2016، كان 6,7٪ من الأطفال اللاجئين السوريين الذين يعيشون في البلاد يمارسون بعض أشكال العمل. وفي المناطق الريفية، ترتفع عمالة الأطفال بين السوريين بشكل خاص في قطاع الزراعة، حيث يتم استخدامهم عن طريق الشاويش (الفاو واليونيسف 2019).

3- ما هي التدخلات التي يمكن أن تساهم في تمويل توسيع برامج التأمين الاجتماعي فتشمل العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

يهدف هذا القسم إلى تفصيل بعض التدخلات التي اعتمدتها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل معالجة المعوقات التي تحول دون تمويل التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة، التي تم تحديدها في القسم السابق. وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من هذا التصنيف، فإن تدخل واحد يمكن أن يعالج أكثر من تحد مالي واحد (على سبيل المثال، خصم اشتراكات التأمين الاجتماعي عند بيع الإنتاج الزراعي يعالج المعوقات ذات الصلة بإنفاذ مسؤولية أصحاب العمل وعدم انتظام الدخل).

من المهم منذ البداية مراعاة أن هذه التدخلات يجب أن تنفذ في موازاة اعتماد سياسات أخرى تهدف إلى توفير أجور كافية للعاملين في قطاع الزراعة، مثل تعزيز آليات حماية الأجور، وتعزيز التفتيش والامتثال لسياسة الحد الأدنى للأجور في المؤسسات الزراعية.

3-1 تقييم القدرات على الاشتراك ودعم الاشتراكات

وفقًا لاتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102)، يجب أن تراعي اشتراكات التأمين الاجتماعي الوضع الاقتصادي للشخص المؤمن عليه وفئات الأشخاص المحميين، وأن تكفل عدم وقوع أعباء ثقيلة على ذوي الدخول الصغيرة. علاوة على ذلك، تنص المادة 71 على أنه " لا يجوز أن يتجاوز مجموع اشتراكات التأمين التي يتحملها المستخدمون المحميون نسبة 50 في المائة من مجموع الموارد المالية المخصصة لحماية المستخدمين وزوجاتهم وأولادهم. (منظمة العمل الدولية – بدون تاريخ).

لذلك، فإن الخطوة الأولى للتغلب على المعوقات التي تفرضها القدرة المنخفضة على الاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي تتضمن **تقدير القدرة على تسديد الاشتراكات** لفئات مختلفة من العاملين في قطاع الزراعة. وعادة ما يتم احتساب معدلات الاشتراكات كنسبة من أجور العمال. إلا أنّ هذه الآلية قد لا تكون فعالة بالنسبة إلى بعض العاملين في القطاع غير الرسمي، ولا سيما العاملين في القطاع الخاص، الذين لديهم دخل غير مستقر وليس أجرًا ثابتًا (منظمة العمل الدولية 2021 أ). وبذلك، يجب أن تحلل دراسات الجدوى والمسوح مستوى الدخل وخصائص العاملين في قطاع الزراعة في كل بلد، فضلاً عن استعدادهم لتسديد الاشتراكات، واحتساب مقدار دخلهم الذي يمكن استثماره في البرامج القائمة على الاشتراكات، بما يتوافق مع مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102. ويسمح إعداد صورة تفصيلية للمخاطر والقدرة على الاشتراك لمختلف فئات العمال في قطاع الزراعة لواضعي السياسات بالتخطيط بشكل أفضل لأنواع التدخل الضرورية لحماية هؤلاء العمال (منظمة العمل الدولية 2021 أ).

تتضمن بعض التوصيات لتقييم وتقدير قدرة العمال غير الرسميين على تسديد الاشتراكات، ولا سيما العاملين في قطاع الزراعة، ما يلي[36] :

- أخذ عدم التجانس في ظروف العاملين في قطاع الزراعة في الاعتبار: يجب أن يراعي تقدير القدرة على تسديد الاشتراكات مثلاً أنواع العمالة المختلفة (الموسمية والمؤقتة والعاملون لحسابهم الخاص والعمل المنتظم وما إلى ذلك)، ونوع الجنس، والفئة العمرية والموقع الجغرافي وقطاع الزراعة (على غرار الصيادين والمزارعين والرعاة وما إلى ذلك).
- يجب أن يولي تقييم القدرة على تسديد الاشتراكات اهتمامًا خاصًا لانتظام الدخل الذي يتلقاه العاملون في قطاع الزراعة مع مرور الوقت، وأن يضع آليات تسديد مناسبة تتكيّف مع الأنماط المختلفة لمجموعات معينة (مثل الاشتراكات الأسبوعية أو الفصلية، وفترات الاشتراك التي تتوافق مع موسم الحصاد، وما إلى ذلك).
- من الضروري توفير بيانات موثوقة عن أجور الأسر المعيشية ومستويات الاستهلاك والإنفاق، لا سيما للعاملين في قطاع الزراعة والأسر الريفية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر.
- ينبغي النظر في الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني أو الإقليمي (بما في ذلك الحد الأدنى للأجور في قطاع الزراعة)، وخطوط الفقر الوطنية والمعايير المماثلة لتقييم قدرة العاملين في قطاع الزراعة على تسديد الاشتراكات.
- في البلدان التي لا تتوفر فيها بيانات موثوقة خاصة بالعاملين في قطاع الزراعة وفئات أخرى معينة (مثل العاملين لحسابهم الخاص)، من الضروري إجراء مسوح وتقديرات مخصصة.
- يجب إجراء التقييمات بمشاركة أصحاب المصلحة والشركاء الاجتماعيين لفهم التباين في الحالات المحددة للعاملين في قطاع الزراعة بكلّ دقة وقدراتهم المختلفة على تسديد الاشتراكات. وتعتبر العمليات التشاركية أيضًا أساسية لإذكاء وعي العاملين في قطاع الزراعة واستعدادهم للمشاركة في البرامج القائمة على الاشتراكات.
- ينبغي النظر في التقييمات الاكتوارية والاستدامة المالية للبرامج عند تحديد معدلات الاشتراكات، لا سيما في الحالات التي تكون فيها القدرة على تسديد الاشتراكات محدودة حيث تكون الإعانات ضرورية لا غنى عنها.

ويعرض المربع 1 بالتفصيل حالتي **زامبيا وكولومبيا**. ففي الأولى، بحثت دراسة في قدرة صغار المزارعين والفئات الأخرى من العمال غير الرسميين على تسديد الاشتراكات، في حين تمثل الأخيرة بديلاً مرنًا لتقلب دخل العاملين في قطاع الزراعة (كما يعرض المربع 4 حالات أخرى من الاشتراكات المرنة).

[36] استنادًا إلى منظمة العمل الدولية (2021 أ).

المربع 1. زامبيا وكولومبيا: تقييم القدرات على تسديد الاشتراكات وتكييفها بحسب السياق

زامبيا: تقييم قدرة العمال غير الرسميين على تسديد الاشتراكات

أجرت حكومة زامبيا، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، دراسة تناولت استعداد وقدرة العمال غير الرسميين على تسديد اشتراكات برامج التأمين الاجتماعي، وذلك بهدف توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي فتشمل العمال غير الرسميين. وقد أجرى الباحثون مسحًا سألوا فيه العمال عن استعدادهم لتسديد مستوى افتراضي من الاشتراكات بناءً على متوسط الدخل ومعدلات الاشتراكات. وشمل المسح ثلاث فئات من العمال غير الرسميين، هم: صغار المزارعين، وعمال المناشر العرضيين، والعمال المنزليين. وبالنسبة للفئة الأولى، تم اقتراح معدل الاشتراكات بنسبة 5٪ من متوسط الدخل لضمان الوصول إلى التأمين الصحي الاجتماعي. وأكد 88٪ من المزارعين الذين شملهم المسح أنهم على استعداد لدفع هذا الاشتراك (منظمة العمل الدولية 2021 أ).

وكانت دراسة الجدوى هذه والتحليلات الأخرى بمثابة خطوات أساسية لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل المزارعين في زامبيا. وفي عام 2019، تم اعتماد الصك القانوني رقم 72، الذي يسمح للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي بالتسجيل في برامج المعاشات التقاعدية. ولهذا البرنامج معدل اشتراكات منخفض ولا يعتمد على اشتراكات صاحب العمل، ويتعين على العامل المؤمن عليه دفع 5٪ من دخله الأساسي (يتم تعديل هذا المبلغ كل عام بناءً على متوسط الدخل الوطني)، مع اشتراك شهري لا يقل عن 3 دولار أمريكي[37]. وإلى جانب ضمان معدلات الاشتراكات المنخفضة، يتم تكييف هذا البرنامج أيضًا مع الدخل غير المنتظم للمزارعين، ما يسمح بمدفوعات مقدمة، كما يمكنهم دفع اشتراكاتهم عن طريق الهاتف المحمول، ما يخفف من المعوقات الإدارية[38] (ميتي وآخرون 2021).

كولومبيا: المرونة في تقييم الدخل والتكيف مع قدرة العاملين في قطاع الزراعة على تسديد الاشتراكات

في كولومبيا، كيّف العديدُ من القرارات برامجَ التأمين الاجتماعي كي تشمل العاملين في قطاع الزراعة. وتجدر الإشارة إلى عمليّتَي تكييف أساسيّتَيْن: أولاً، اعتمدت كولومبيا تعديلات تنظيمية على القانون رقم 100 لسنة 1993 والقانون رقم 797 لسنة 2003، وضعت المبادئ التوجيهية لإطار عمل نظام الضمان الاجتماعي الوطني وأنظمته الفرعية. وتهدف هذه التعديلات التنظيمية إلى السماح للعمال المستقلين بالإعلان عن دخلهم على مدار العام، وليس في بداية العام فحسب، كما اعتادوا. وتعديل النظام على هذا النحو جعله أكثر مراعاة لتقلبات الدخل التي تميز قطاع الزراعة. ثانيًا، سُمح للعاملين لحسابهم الخاص بالانسحاب مؤقتًا من التأمين التقاعدي إذا كانوا يفتقرون إلى القدرة على تسديد الاشتراكات، مع إمكانية الاستمرار في الاشتراك في برنامج التأمين الصحي. وقد أتاحت هذه المرونة للعمال بالوصول إلى واحد على الأقل من برامج التأمين الإلزامي (الصحة ومعاشات التقاعد)، من دون استبعادهم تمامًا من النظام (منظمة العمل الدولية 2021 ا، دوران- فالفيرد وآخرون 2013).

أشار العاملون في قطاع الزراعة الذين أجريت معهم المقابلات من العراق[39] ولبنان[40] والمغرب[41] والسودان[42] والجزائر[43] ومصر[44] إلى أن دعم الاشتراكات هو الأداة الرئيسية المستخدمة للاستجابة للتحديات الناشئة عن قدرة العاملين في قطاع الزراعة المحدودة على تسديد اشتراكات برامج التأمين الاجتماعي في المنطقة. وتُظهر الأدلة أن الحكومات في جميع أنحاء العالم يمكنها دعم اشتراكات التأمين الاجتماعي (كليًا أو جزئيًا) من أجل تغطية العاملين في قطاع الزراعة غير الرسميين ذوي الدخل المنخفض الذين يكونون غير قادرين ماليًا على الدفع أو ليس لديهم حافز كافٍ للاشتراك في البرنامج (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021؛ 2011). علاوة على ذلك، يمكن اعتماد درجة معينة من إعادة التوزيع في تصميم برنامج التأمين الاجتماعي، حتى بدون مشاركة الحكومات كطرف ممول، على غرار آلية داخلية تسمح بتسديد فئات معينة اشتراكات أدنى وتعوّضها عبر زيادة الإيرادات من فئات أخرى.

[37] منذ عام 2019، يخضع البرنامج للتعديل سنويًا بناءً على متوسط الإيرادات الوطنية

[38] يفصّل التقرير البحثي الثالث في هذه السلسلة المزيد من القيود الإدارية https://t.ly/dRel

[39] نقابة المهن الهندسية (العراق)

[40] لجنة اتحاد العاملات واتحاد العاملين في قطاع الزراعة (لبنان)

[41] نقابة العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

[42] من صغار المزارعين (السودان)

[43] الاتحاد الوطني للزراعة (الجزائر)

[44] وزارة التضامن الاجتماعي (مصر)

من الممكن اعتماد العديد من الاستراتيجيات المحدّدة الهدف المختلفة من أجل توجيه دعم الاشتراكات التي يسدّدها العمال وأصحاب العمل الأكثر ضعفًا، مثل أخذ دخل العمال بعين الاعتبار ودرجة فقر الأسرة. ومن المهم في هذا السياق التخفيف من التحديات التي ينطوي عليها الاختبار لقياس مستوى الدخل، لا سيما الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخلة، وعلى وجه التحديد الحاجة إلى معلومات مفصلة ودقيقة، والوصمة الاجتماعية والحوافز ذات الآثار السلبية، وأخطاء الاستبعاد، من بين أمور أخرى (جارنهام 2019). ومن المهم أيضًا تجنب ربط الأهلية للاستفادة من دعم الاشتراكات بوضع العمال أو المؤسسات غير الرسمي، ما قد يؤدي إلى حافز سلبي يحول دون إضفاء الطابع الرسمي.

يمكن أيضًا استخدام معايير أخرى مثل عدد العمال أو حجم المزارع كبديل لتحديد القدرة على تسديد الاشتراكات (منظمة العمل الدولية 2021 ب). وهناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن للحكومات الاستعانة بها من أجل دعم برامج التأمين الاجتماعي للعمال ذوي الدخل المنخفض[45]، بما في ذلك:

- الاشتراكات المشتركة المطابقة بشكل صريح (على سبيل المثال، بإمكان الحكومات أن تكمّل الاشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل والعمال لتعزيز حوافز الامتثال)؛
- تخفيض أو إلغاء الاشتراكات المدعومة ضمنيًا، التي تتفاوت وفقًا لمستويات الدخل (بالنسبة إلى الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، بإمكان الحكومات مثلاً أن تدعم بالكامل الاشتراكات الخاصة بالتأمين الصحي الأساسي)، مع مراعاة قيود اختبار لقياس مستوى الدخل المذكورة أعلاه؛
- تخفيض أو إلغاء الاشتراكات المدعومة ضمنيًا، التي تتفاوت وفقًا لخصائص العمال (ترتيبات الاستخدام أو مستويات الأجور، وخصائص المؤسسة (مثل الحجم) أو حسب القطاع الزراعي (المحاصيل والماشية ومصايد الأسماك والغابات)؛
- الدعم التناقلي (يدعم المشتركون من القطاعات الأخرى مزايا فئات معينة من العمال ذوي الدخل المنخفض). وتسمح برامج التأمين الاجتماعي المتكاملة، التي تجمع فئات مختلفة من العمال ضمن نفس البرنامج/ يسدّدون الاشتراكات ضمن الصندوق نفسه، بالدعم التناقلي فيتم تسديد الاشتراكات بشكل متضامن، تلبية لخصائص الصندوق التي تطالب بالتضامن بين جميع العمال.

يعرض المربع 2 عدة نهج لدعم الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتُظهر حالة **مصر** كيف يمكن للدول مطابقة الاشتراكات المشتركة، بينما يقدم **المغرب وتونس** مثالاً على الدعم التناقلي. أما في **الأردن**، فيُبين أحد البرامج المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كيف يمكن تحديد الدعم القائم على نهج الدعم المؤقت، وكيف يمكن للحكومات الوطنية والمنظمات الدولية أن تتعاون من أجل تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على العاملين في قطاع الزراعة. وإلى جانب الدعم، هناك نهج آخر مناسب يمكن أن يخفض معدلات الاشتراكات ويسهل دفع المزايا، ويتضمن **أنظمة أحادية الضرائب**، أي توحيد اشتراكات التأمين الاجتماعي والاشتراكات الضريبية (حالة أوروغواي في المربع 1 من التقرير البحثي الثالث في هذه السلسلة)[46].

[45] بناءً على المراجع التي جمعها برسا وألفيرز (2021)

[46] التقرير الثالث https://t.ly/dRel

المربع 2. مصر والمغرب وتونس والأردن: نهج مختلفة لدعم العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مصر: مطابقة الاشتراكات المشتركة للعاملين غير الرسميين في قطاع الزراعة

في عام 2019، قامت مصر بإصلاح قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية (الصادر بموجب القانون رقم 148 لسنة 2019)، لتوسيع تغطية نظام التأمين الاجتماعي فيشمل العمال غير الرسميين. وفي قطاع الزراعة، يعتبر القانون أن العمال غير الرسميين هم العاملين في قطاع الزراعة والمزارعين المؤقتين، وكذلك أصحاب الأراضي الزراعية الصغيرة. ولجعل الاشتراكات في متناول هذه الفئات، نص بروتوكول تم التصديق عليه بين الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ووزارة العمل، على أن الحكومة ستدعم العمال غير الرسميين من خلال دعم اشتراكاتهم في برامج الضمان الاجتماعي. وستدفع الحكومة ما يعادل حصة صاحب العمل (12٪ من الحد الأدنى للدخل (1200 جنيه مصري أو ما يعادل 76,4 دولار أمريكي)، مع تحميل العامل في قطاع الزراعة نسبة 9٪ فقط (نور 2020). **المغرب: الدعم غير المباشر لاشتراكات صغار الصيادين**

في المغرب، تم توسيع تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليشمل صغار الصيادين العاملين لحسابهم الخاص منذ عام 2012. ووضعت البلاد عدة آليات لضمان تسجيل هؤلاء العمال، فوصلت نسبة التسجيل إلى 95٪ من إجمالي صغار الصيادين المسجلين في التأمين الاجتماعي. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية لضمان هذا التسجيل في وضع سياسة للدعم غير المباشر. وقد ساهم ذلك في ضمان قدرة الصيادين على تسديد الاشتراكات، وجعل البرنامج أكثر جاذبيةا، حيث أن الصيادين هم الفئة الوحيدة من العمال الذين يحصلون على مزايا من التأمين الاجتماعي تفوق اشتراكاتهم (الفاو 2019 ب). وتتضمن العناصر المهمة الأخرى للاستراتيجية المغربية ربط تراخيص الصيد بالتسجيل في برامج التأمين الاجتماعي وتسهيل جمع الاشتراكات (المزيد عن هذه التدخلات في التقرير البحثي الثالث في هذه السلسلة).

تونس: برنامج متكامل للتأمين الاجتماعي لتسهيل الدعم التناقلي

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقديم المزايا المموّلة بالاشتراكات إلى العاملين في القطاع الخاص في تونس. وخلال الثمانينيات والتسعينيات، تم توسيع التغطية لتشمل الفئات غير المشمولة سابقًا، بما في ذلك برامج محددة للعاملين في قطاع الزراعة (1981)، والعاملين لحسابهم الخاص في قطاع الزراعة (1982)، والفئات ذات الإيرادات المنخفضة (2002). وعلى الرغم من أن هذه الفئات لديها مستويات مختلفة من الاشتراكات ومستويات متفاوتة من الوصول إلى مزايا التأمين الاجتماعي، فمن خلال إنشاء هذه الاختلافات المتعددة ضمن إطار صندوق واحد، نجحت تونس في توفير الدعم التناقلي. كما نجحت في تحقيق تكامل كبير من خلال تحديد الأهلية لمعاشات التقاعد على أساس إجمالي عدد السنوات التي اشترك فيها العمال في أي من البرامج، ما يسهل تنقل العمالة. وقد أتاح الاحتفاظ بـ"نقاط دخول" مختلفة للنظام الاعتماد على معدلات اشتراكات مختلفة: فعندما تمّ شمل العاملين في قطاع الزراعة مثلاً، سدّدوا اشتراكات أقل بكثير من غيرهم من العاملين في القطاعات غير الزراعية (4,4٪ للعمال و2,05٪ لأصحاب العمل في قطاع الزراعة، مقابل 17,5٪ للعاملين و6,25٪ لأصحاب العمل في القطاعات غير الزراعية). ومع ذلك، أدت هذه المعدلات المنخفضة أيضًا إلى انخفاض إمكانية الحصول على المزايا، حيث لم يكن لدى العاملين في قطاع الزراعة بموجب هذا النظام إمكانية الوصول إلى مزايا الأسرة والورثة (الإسكوا 2019).

الأردن: تعاون دولي لتنفيذ نهج مرحلي يدعم الاشتراكات

مشروع "استدامة++" هو برنامج تجريبي تنفذه منظمة العمل الدولية بالشراكة مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن بين شباط/ فبراير 2022 وتموز/ يوليو 2023. ويهدف البرنامج إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال الضعفاء في البلاد، بما في ذلك العمال غير الرسميين الأردنيين والأجانب، من خلال دعم الدخل على الأمد القصير (ثلاث مدفوعات لمرة واحدة) ودعم اشتراكات التأمين الاجتماعي لمدة 18 شهرًا، ومن ثم إلغاء الدعم تدريجيًا. ويعتبر البرنامج العاملين في قطاع الزراعة من الفئات التي تتمتّع بالأولوية (منظمة العمل الدولية 2021 د). تشير التقديرات إلى أن 97٪ منهم غير مشمولين ببرامج التأمين الاجتماعي، وأن حوالي 50٪ منهم يعيشون في فقر (رزاز، بيليرانو، بيرن 2021). وتوفر لائحة قانون العمل لعام 2021 الإطار القانوني لجعل تغطية التأمين الاجتماعي إلزامية بالنسبة إلى العاملين في قطاع الزراعة. لذلك، يهدف مشروع "استدامة++" إلى توفير الدعم اللازم لإدماج هؤلاء العمال، ودعم اشتراكات ما لا يقل عن 13 ألف عامل خلال فترة الـ18 شهرًا التي يغطّيها البرنامج. ويمكن أن يساعد التعلم الناتج عن البرنامج المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على وضع نهج وطني لدعم الاشتراكات للعمال الأكثر ضعفًا وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على المدى الطويل (منظمة العمل الدولية 2021 د).

من الضروري للغاية أيضًا اعتماد تدخلات محددة تهدف إلى توسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين لحسابهم الخاص مثل مزارعي الكفاف. فبالنسبة إلى هذه الفئة، من الضروري تجاوز «علاقات العمل» التي تستند إليها عادةً البرامج القائمة على الاشتراكات (برسا وألفيرز 2021). ولعل إصلاح التشريعات لتشمل العاملين لحسابهم الخاص، وتصنيفهم في فئات دخل مختلفة وفقًا لقدرتهم على تسديد الاشتراكات، وفرض معدلات اشتراكات مخفضة، وتقديم الدعم للعمال الأكثر ضعفًا من الحلول الممكنة. ففي تونس مثلاً،

سُمح للعاملين لحسابهم الخاص بالاشتراك في التأمين الاجتماعي وفقًا لنظام يقسمهم إلى شرائح دخل مختلفة. ويطبق نهج مماثل في كوستاريكا، حيث يتم أيضًا دعم اشتراكات العاملين لحسابهم الخاص. أما في الأردن، فالاشتراكات المخصصة للوصول إلى المزايا قصيرة الأجل منخفضة، وبرامج الوصول إلى معاشات التقاعد مرنة. ويعرض المربع 3 هذه الحالات بالتفصيل.

المربع 3. تونس وكوستاريكا والأردن: تكييف برامج التأمين الاجتماعي مع حاجات العاملين لحسابهم الخاص

تونس: تصنيف العاملين لحسابهم الخاص في فئات دخل مختلفة

تغطي برامج التأمين الاجتماعي في تونس العاملين لحسابهم الخاص، وفق ما ينصّ عليه القانون. وهم مقسمون إلى 10 فئات للدخل، اعتمادًا على فئتهم المهنية (حرفيون ومهندسون معماريون وما إلى ذلك) وحجم المزارع أو المؤسسات. بالنسبة إلى العاملين في قطاع الزراعة والمنتجين، يتم احتساب قيمة الاشتراكات وفقًا للحد الأدنى للأجور الزراعية وشريحة الدخل المقابلة. وبهدف تحفيز تسديد قدر أكبر من الاشتراكات، يسمح النظام للعاملين لحسابهم الخاص بالاشتراك على أساس شريحة دخل أعلى. وعلى الرغم من أنّه يمكن اعتبار هذا البرنامج مثالاً على الممارسة الجيدة التي نجحت في شمل المزارعين، فإنه من الناحية العملية لا يزال يستبعد العمال الأكثر ضعفًا في قطاع الزراعة، ولا سيما العمال الموسميين الذين يعملون أقل من 45 يومًا في ربع السنة لدى نفس صاحب العمل، وهو شرط يجدر تلبيته للاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي، على النحو المحدد في القانون (منظمة العمل الدولية 2021 أ).

كوستاريكا: فئات الدخل ودعم اشتراكات العاملين لحسابهم الخاص

تستخدم كوستاريكا، شأنها شأن تونس، فئات دخل مختلفة لتحديد فئات الاشتراكات للعاملين لحسابهم الخاص. وهي مقسمة إلى خمس فئات مختلفة بناءً على الدخل المصرّح عنه في البيانات الضريبية، وإثبات الدخل والنفقات خلال الأشهر الستة السابقة، والسجلات الإدارية الأخرى (منظمة العمل الدولية 2021 أ، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وسيسكاد 2020). وتتفاوت الاشتراكات حسب فئة الدخل المصنّفة وتتراوح بين 3,67٪ و7,93٪ من إجمالي الدخول الشهرية المغطاة المصرَّح عنها. كما تقدم الدولة دعمًا قد تتراوح بين 0,99٪ و4,95٪ ويتناسب عكسيًا مع الدخل المصرح عنه لفئات الدخل الخمس (إدارة الضمان الاجتماعي 2019). بالإضافة إلى ذلك، يتضمن برنامج التأمين الاجتماعي في كوستاريكا عنصرًا غير قائم على الاشتراكات لتغطية الأسر الفقيرة. وتمول الدولة اشتراكاتها من خلال الموارد المالية من "صندوق التنمية الاجتماعية وإعانات الأسر" والضرائب على مبيعات اليانصيب الإلكترونية ومبيعات التبغ والمشروبات الكحولية. واعتبارًا من عام 2015، تمت تغطية 65٪ من العمال في قطاعات الزراعة والتجارة والأنشطة العقارية والخدمات الغذائية من خلال برنامج التأمين الاجتماعي (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وسيسكاد 2020).

الأردن: انخفاض معدلات الاشتراكات للعاملين لحسابهم الخاص

في عام 2020، عدلت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اللائحة رقم 108 بتوسيع التغطية الإلزامية فتشمل العاملين لحسابهم الخاص، بما في ذلك العاملون في قطاع الزراعة[47]. وتُطبَق هذه اللائحة على فئات معينة من العمال الأردنيين والعمال غير الأردنيين الذين يحملون تصاريح عمل مرنة (غير مرتبطة بصاحب عمل معين). ومن أجل ضمان القدرة على تسديد الاشتراكات وفق هذا النظام، تم تحديد معدل اشتراكات مخفض، حيث يلتزم العاملون لحسابهم الخاص بدفع 5,25٪ من أجرهم الشهري للاستفادة من مزايا قصيرة الأجل. ومن أجل الحصول على المزايا طويلة الأجل (مثل معاشات التقاعد)، يمكنهم الاختيار بين خمسة مستويات من الاشتراكات (ستاف، كيبيد، قطاع 2021، رزاز، بيليرانو، بيرن 2021).

[47] صدرت اللائحة في عام 2020، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو 2021

3-2 الاشتراكات المرنة

تطلب برامج التأمين الاجتماعي عادة من العمال وأصحاب العمل تسديد اشتراكات شهرية، ما يؤدي إلى استبعاد العاملين في قطاع الزراعة أصحاب الدخل الموسمي و/أو غير المتوقع. ولتذليل هذه العقبة، سمح عدد من البلدان **لبعض فئات العمال بتسديد الاشتراكات بصورة مرنة خلال فترات العام التي يتركز فيها دخلهم** (برسا وألفيرز 2021). أمّا صغار المزارعين فيمكن مثلاً تسديد اشتراكاتهم مقدمًا خلال فترات الحصاد والبيع (بيليرانو وجورسات 2016).

كما أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من **العراق**[48] **ولبنان**[49] **والسودان**[50] **ومصر**[51] إلى أن السماح بالاشتراكات المرنة حافز مهم. وأكد الممثل العراقي والسوداني أن فترة الحصاد هي الوقت المثالي لتسديد الاشتراكات، حيث أن العاملين في قطاع الزراعة يحصلون على دخل أعلى. ويوضح المربع 4 الجهود الجديدة التي تبذلها **مصر** لاعتماد اشتراكات مرنة للمزارعين، وكذلك **الأرجنتين**، حيث يقوم أصحاب العمل بدفع الاشتراكات عند بيع إنتاجهم. ويعرض المربع 1 حالة **كولومبيا**.

المربع 4. مصر والأرجنتين: اشتراكات مرنة

مصر: برنامج "معاشك بإيدك"

تعتزم مصر وضع نظام جديد يكمّل برامج التأمين الاجتماعي الخاصة بالمزارعين بهدف تكييف نظام الاشتراكات مع احتياجاتهم الخاصة، بما في ذلك من خلال جعل الاشتراكات أكثر مرونة. وعنوان البرنامج هو "معاشك بإيدك". وتسمح هذه المبادرة للمزارعين بتحديد موعد دفع اشتراكاتهم وموعد التسجيل. وفي نهاية عام 2021، تمّ إطلاق البرنامج في ثلاث محافظات (هي قنا والفيوم والمنوفية) بصورة تجريبية. وفي إطار هذا البرنامج، يمكن تحديد قسط التأمين الذي يجدر تسديده شهريًا أو فصليًا، ما يعزّز مرونة الأنظمة القائمة على الاشتراكات. ويحق للمزارعين الحصول على مزايا التأمين ضد العجز والشيخوخة والوفاة. وبهدف تحفيز تسديد الاشتراكات، فإنّ حجم معاشات التقاعد التي يتلقاها المستفيدون يرتفع في موازاة المدّة التي سدّدوا خلال الاشتراكات والقيمة المدفوعة على مدار السنوات (مصر فايف 2021).

الأرجنتين: الاتفاقات بين النقابات العمالية وأصحاب العمل

منذ عام 2008، تنفذ الأرجنتين الاتفاقات المُبرمة بين النقابات العمالية وأصحاب العمل (*Convenios de Corresponsabilidad Gremial*)، كاستراتيجية لتعزيز إضفاء الطابع الرسمي وتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين في قطاع الزراعة. وهذ الاتفاقات طوعية وموقعة بين تعاونيات العاملين في قطاع الزراعة والكيانات التي تمثل المنتجين الزراعيين، وتهدف إلى تسهيل الوصول إلى برامج التأمين الاجتماعي من خلال إتاحة الاشتراكات المرنة. ويتمثل أحد أعظم ابتكارات هذا النظام في استبدال الاشتراكات الشهرية العادية "بتعريفة بديلة" (*tarifa substitutiva*) يتم خصمها من مبيعات المنتجين، ما يوفر حافزًا لصاحب العمل، بما أنّه يسدّد اشتراكات التأمين الاجتماعي في مرحلة الإنتاج عندما يكون دخله أعلى. علاوة على ذلك، يتم احتساب الضريبة بناءً على معايير محدّدة مثل الإنتاجية وأداء المبيعات وقيم الأجور في القطاع. ويسمح هذا النظام للعاملين في قطاع الزراعة بالوصول إلى التأمين الصحي ومعاشات التقاعد واستحقاقات الوفاة واستحقاقات إصابات العمل وإعانات البطالة. وقد تم التوقيع على ما مجموعه 14 اتفاقًا من هذه الاتفاقيات حتى عام 2016، واستفاد منها حوالي 63,092 عاملاً من العاملين في قطاع الزراعة (منظمة العمل الدولية 2017).

[48] نقابة المهندسين الزراعيين في كردستان والاتحاد العام لنقابات عمال العراق (العراق)

[49] نقابة العاملين في قطاع الزراعة (لبنان)

[50] جمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان)

[51] وزارة التضامن الاجتماعي (مصر)

3-3 تعزيز الوعي والشمول المالي

ينطوي الشمول المالي على ضمان أن يعرف كل من يحتاج إلى الخدمات المالية كيفية الوصول إليها وإدارتها. ما يعني عمليًا الوصول إلى الائتمان والحسابات المصرفية والودائع والمدفوعات والتأمين ومعاشات التقاعد، من بين الخدمات الأخرى ذات الصلة. وقد ذكر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من **العراق**[52] **والسودان**[53] **ومصر**[54] أن **حملات التوعية والشمول المالي** من أكثر الحوافز اللازمة لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين في قطاع الزراعة. كما أشاروا جميعهم إلى أهمية تعزيز الإلمام بالشؤون المالية بين سكان الأرياف وقدرة العمال على التعامل مع المصارف والأسواق وفهم أهمية فوائد التأمين الاجتماعي على حياتهم.

قد يساهم العديد من النهج في التخفيف من المعوقات السلوكية التي تمنع العمال من التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي وتسديد اشتراكاتها. ويرتبط بعض من هذه النهج بالمواضيع التي تمت مناقشتها أعلاه. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى آثار النفور من المخاطر النقدية، فإن تخفيض معدل اشتراكات التأمين الاجتماعي يجعل الأنظمة أكثر جاذبية للأشخاص غير المستعدين لدفع الكثير مقابل التأمين. ويمكن أيضًا موازنة التآثار المنقطعة للتأمين الاجتماعي بمرور الوقت من خلال تضمين مزايا قصيرة الأجل (مثل الإعانات العائلية وإعانات البطالة وإجازة الوالدين) في حزمة مزايا البرامج (المرواني وحمودة والمودن 2016).

وتقوم جهات فاعلة مختلفة، مثل المؤسسات الحكومية والمصارف والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بتنفيذ حملات توعية بهدف تعزيز الشمول المالي والإلمام بالشؤون المالية بين العاملين في قطاع الزراعة في المنطقة العربية. ويلخص المربع 5 الأمثلة من **الأردن والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة.**

المربع 5. المغرب والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعزيز الإلمام بالشؤون المالية والشمول المالي

المغرب: المؤسسة المغربية للثقافة المالية

في عام 2014، وضعت المؤسسة المغربية للثقافة المالية استراتيجية وطنية للتثقيف المالي، وهي الأولى من نوعها في المنطقة العربية. وبالشراكة مع مؤسسات أخرى، قامت بإعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول الإلمام بالشؤون المالية، كما نظمت حملات إعلامية عبر قنوات مختلفة (مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام) وأعدت مواد تدريبية خاصة بالشباب والأطفال. كما قامت، بالشراكة مع مصرف "كريدي أجريكول"، بوضع برنامج تجريبي يستهدف المزارعين أصحاب المزارع الصغيرة، على أساس المطالب المحددة الخاصة بالإلمام بالشؤون المالية لهذه الفئة من السكان، التي تمت الإشارة إليها في المسح. وقد شارك 1,046 مزارعًا في المرحلة التجريبية، ومن المتوقع أن يصل البرنامج إلى أكثر من 10,000 مزارع في مراحل لاحقة (صندوق النقد العربي وآخرون 2017).

الأردن: البرنامج الوطني للتعليم المالي والاجتماعي

في عام 2015، أطلق البنك المركزي الأردني البرنامج الوطني للتعليم المالي والاجتماعي، الذي يهدف إلى تعزيز الشمول المالي وإذكاء الوعي بالشؤون المالية، وتمكين المستفيدين من إدارة الأموال ومن الادخار والاستفادة من الأدوات المالية الأساسية الأخرى (المرجع نفسه). وتُعتبر النساء والمجتمعات الريفية من بين الفئات التي يستهدفها هذا البرنامج، وقد قدم دورات تدريبية متخصصة لهذه المجتمعات، وفقًا لاحتياجاتها، بهدف تحسين الاستثمارات المستدامة وموارد دخل الأسر (عطية وإنجلهارت 2016).

الأراضي الفلسطينية المحتلة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي منظمة غير حكومية للتمويل البالغ الصغر، تقدم الدعم للعاملين في قطاع الزراعة والمنتجين الفلسطينيين منذ عام 1993. كما توفّر العديد من المنتجات المالية وتدعم الأعمال للمنتجين الزراعيين. ففي عام 2007، على سبيل المثال، واستجابةً لتجميد الأجور في المنطقة، قدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية قروضًا للريفيات بهدف حماية سبل عيشهن وأسرهن. وتعمل المنظّمة أيضًا بالشراكة مع التعاونيات الزراعية من أجل تعزيز الإلمام بالشؤون المالية بين أعضائها، وتقديم الخدمات الإرشادية والدعم التقني والتدريب والمعلومات المجانية حول أفضل الممارسات الزراعية وأسعار السوق. كما يزور موظفوها المزارعين بصورة منتظمة، ويقدمون هذه الخدمات كافة في الميدان (المرجع نفسه).

[52] ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن نقابة المهن الهندسية واتحاد المهندسين الزراعيين في كردستان (العراق)

[53] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية طيبة للإنتاج الزراعي ومزارع (السودان)

[54] ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية "إيدي في إيدك" وجمعية الفيوم للتنمية والزراعات العضوية (مصر)

3-4 اعتماد معيار بديل لاحتساب اشتراكات أصحاب العمل

يعتمد تصميم برامج التأمين الاجتماعي عادة على تسديد أصحاب العمل اشتراكات منتظمة نيابة عن عمالهم الأفراد. وقد قامت بعض البلدان بتكييف برامجها التي تعتمد على الاشتراكات كي تتجاوز هذا النموذج من خلال اعتماد نهج مصممة خصيصًا للعمال الموسميين العاملين لدى صاحب عمل أو لحسابهم الخاص. وهناك ثلاث طرق رئيسية بإمكان أصحاب العمل اعتمادها لتسديد اشتراكات برامج التأمين الاجتماعي، وهي:

- **الاشتراكات الفردية:** على أصحاب العمل تسجيل عمالهم بشكل فردي لدى الجهات المعنية بالتأمين الاجتماعي وتسديد الاشتراكات نيابة عنهم أو خصمها من أجورهم.

- **الاشتراكات القائمة على المعايير/ الصناعة:** على أصحاب العمل تسديد الاشتراكات إلى صندوق الضمان الاجتماعي بناءً على معايير محددة مسبقًا، مثل عدد العمال أو حجم الأرض (على غرار ما يجري في لبنان (المربع 6) وما يجري في الأرجنتين (المربع 3)). ويمكن أن يتم الدفع مباشرة إلى البرنامج أو بشكل غير مباشر من خلال الرابطات والجمعيات الصناعية.

- **"اشتراكات سلسلة القيمة":** تشير التطورات الأخيرة أيضًا إلى إمكانية إعادة تعريف مفهوم الاشتراكات الاجتماعية من خلال تحصيل الاشتراكات من أولئك الذين ليسوا أصحاب عمل ولكنهم يستفيدون من عمل العمال غير الرسميين (على سبيل المثال، إضافة ضريبة على العلاقات التجارية مثل بيع المحصول أو قيمة مشروع البناء، مخصصة لتغطية اشتراكات العمال المشاركين في عملية الإنتاج على غرار ما يجري في الهند (المربع 6).

ونهج الاشتراكات الفردية هو نهج مشترك يستخدمه أصحاب العمل في القطاع الرسمي حيث يكون للعمال عقود مكتوبة رسمية، في حين أن **الاشتراكات القائمة على معايير العمل وسلسلة القيمة الزراعية قد تكون حلاً للعمل الموسمي أو القصير الأجل وارتفاع معدل دوران القوى العاملة.** وفي هذه الحالة، لن يكون أصحاب العمل ملزمين بتسجيل كل عامل على حدة (مرفق البحث والشبكات والدعم 2017). إلاّ أنّه لا بدّ من اعتماد آلية تسجيل فعالة تضمن وصول العمال إلى المزايا عند الحاجة. إضافة الى ذلك، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في كيفية ربط الرسوم على مستوى الصناعة التي لا تتطلب التسجيل الفردي بالمزايا الفردية المتعلقة بالأرباح (مثل معاشات التقاعد أو المزايا المصرّح عنها كنسبة مئوية من أجر العامل) (منظمة العمل الدولية 2021 أ).

ويوضح المربع 6 حالة **لبنان**، حيث يتيح القانون الجديد المقترح، الذي يهدف إلى توسيع تغطية التأمين الاجتماعي فتشمل العاملين في قطاع الزراعة، إمكانية الاشتراكات المستندة إلى المعايير، وحالة **الهند**، حيث يتم تمويل التأمين ضد إصابات العمل لعمال البناء من خلال ربط الاشتراكات بالقيمة الإجمالية لمشاريع البناء. فضلاً عن ذلك، تقدم حالة **الأرجنتين** (المربع 3) مثالاً على برنامج يقتطع اشتراكات أصحاب العمل من قيمة مبيعاتهم.

المربع 6. **لبنان والهند:** أساس بديل لاحتساب اشتراكات أصحاب العمل

لبنان: اشتراكات على أساس حجم الأرض ومبيع المنتجات

يناقش لبنان حاليًا قانونًا جديدًا مقترحًا يهدف إلى توسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل العاملين في قطاع الزراعة. ويأخذ هذا القانون في الاعتبار قيود القدرة على تسديد الاشتراكات التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة والتحديات التي تعيق إلزام أصحاب العمل بتسديد الاشتراكات المستحقة. من أجل معالجة هذه المعوقات، يقترح القانون عدة مصادر لتمويل الاشتراكات، بما في ذلك الاشتراكات القائمة على معايير مختلفة، منها:

- **حجم الأرض:** بإمكان مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فرض ضريبة تتناسب مع مساحة الأرض التي يملكها المنتجون. ويمكن استخدام هذه الضريبة من أجل تغطية العاملين اليوميين الذين يعملون لدى أكثر من صاحب عمل واحد (المادة 6 من القانون المقترح).
- **بيع المنتجات:** بإمكان تعاونيات المزارعين والصيادين أن تخصم من تجار الجملة والتجزئة نسبة 3٪ من سعر المنتجات المتاحة في أسواق الجملة ومحلات البيع بالتجزئة لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (المادتان 8 و9 من القانون المقترح) (يفضّل المربع 3 حالة الأرجنتين، حيث تم اعتماد نهج مماثل).

ومن شأن هاتين الاستراتيجيتين، إذا ما تم تنفيذهما تنفيذًا سليمًا، بما في ذلك عبر منح أصحاب العمل الحوافز الملائمة كي يبلّغوا عن العدد الصحيح للعمال الذين يستخدمونهم مثلاً، أن تمكّنا من استخدام الاشتراكات التي يسدّدها المنتجون لتمويل مزايا التأمين الاجتماعي المُقَدّمة إلى العمال غير المنخرطين في علاقة عمل معيارية.

الهند: تمويل تعويضات إصابات العمل لعمال البناء من خلال ربط الاشتراكات بالقيمة الإجمالية لمشاريع البناء

في الهند، ساهم قانون حصول عمال البناء وغيرهم من عمال التشييد على الرعاية (1996) في توسيع نطاق وصولهم إلى مزايا التأمين الاجتماعي في حال وقوع حوادث العمل وإلى تغطية النفقات الطبية المتعلقة بالمرض أو الإصابات في معظم ولايات البلاد. ويتم تمويل هذا التوسع بشكل أساسي من خلال ضريبة تُفرَض على مشاريع البناء بنسبة تتراوح بين 1 و2% من قيمتها، بالإضافة إلى الاشتراكات التي يسدّدها العمال (معدل ثابت). ومن خلال ربط الجزء الأكبر من تمويل البرنامج بالقيمة الإجمالية لمشروع البناء (الذي يدفعه المقاول الرئيسي) بدلاً من دخل العمال الفردي، يغطي هذا البرنامج جميع العمال المشاركين في مشروع البناء. ومن المميزات المهمة الأخرى، أنّ هذا التكييف أتاح شمل العمال المُستَخدَمين من قبل مقاولين من الباطن وبعقود قصيرة الأجل. وفي بعض ولايات الهند، نجح البرنامج في تغطية نسبة تتراوح بين 70 و99٪ من عمال البناء (منظمة العمل الدولية 2021 أ).

4- الاستنتاجات الرئيسية

يهدف هذا التقرير البحثي إلى فهم المعوقات المالية الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة للوصول إلى برامج التأمين الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإلى تقديم أمثلة عن السبل التي تمكن الحكومات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الأخرى من تكييف برامجها القائمة على الاشتراكات لتوسيع التغطية. ولكن، نظرًا إلى أن قطاع الزراعة يتكون من مجموعة من القطاعات الفرعية بأشكال مختلفة من العمالة واحتياجات خاصة، ينبغي أن يأخذ صانعو السياسات في الحسبان خصوصيات كل قطاع فرعي (مثل الصيادين) ضمن السياقات المختلفة عند وضع استراتيجيات توسيع أنظمة الاشتراكات في بلادهم. ويلخص الجدول 1 الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بالمعوقات المالية والحلول الممكنة لمعالجتها.

بشكل عام، أشار هذا التقرير إلى أن بعض المعوقات المالية الرئيسية لتوسيع التأمين الاجتماعي تتعلق بعدم تكييف البرامج القائمة على الاشتراكات بطريقة تراعي خصائص الدخل الخاصة بالعاملين في قطاع الزراعة (مثل الأجور المنخفضة والدخل غير المنتظم والمدفوعات غير النقدية) وعلاقات العمل في قطاع الزراعة (مثل العاملين لحسابهم الخاص والعقود القصيرة الأجل). وحتى في البلدان التي اعتمدت أطرًا قانونية شاملة تسمح بشمل العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي، فإن هذه المعوقات المالية تحول دون وصول هؤلاء العمال إلى حقهم في الحماية الاجتماعية.

يذكر التقرير أيضًا التجارب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تهدف إلى تنفيذ عمليات التكييف المطلوبة هذه والتغلب على هذه المعوقات المالية (الجدول 1). ومن المهم تسليط الضوء على الضرورة الملحة لتنفيذ هذه التدخلات في موازاة سياسات أخرى حاسمة، مثل تعزيز آليات حماية الأجور وتعزيز امتثال المؤسسات الزراعية لسياسة الحد الأدنى للأجور، بهدف ضمان الأجور الملائمة وسبل العيش المناسبة للعاملين في قطاع الزراعة.

الجدول 1. الاستنتاجات الرئيسية

المعوقات الأساسية	الحلول الممكنة
القدرة على تسديد الاشتراكات: لا يستطيع العديد من العاملين في قطاع الزراعة تسديد اشتراكات التأمين الاجتماعي، لأنهم يتقاضَون عامةً أجورًا منخفضة وموسمية، وفي معظم الحالات أقل من الحد الأدنى للأجور، أو يتلقون مدفوعات عينية. كما أنّ دخل المنتجين، **بصفتهم عاملين لحسابهم الخاص،** غير مؤكد وعليهم مواجهة تحدي "المساهمة المزدوجة".	إنّ الجهود المبذولة **لتقييم قدرة العاملين في قطاع الزراعة والمنتجين على تسديد الاشتراكات** ضرورية لضمان معدلات اشتراكات ملائمة تتوافق مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102. ويمكن أيضًا النظر في **نهج مختلفة لدعم الاشتراكات** بهدف توسيع نطاق التأمين الاجتماعي فيشمل المنتجين والعاملين في قطاع الزراعة الأكثر ضعفًا. **أمثلة قطرية:** زامبيا (تقييم القدرة على تسديد الاشتراكات)، وكولومبيا (اشتراكات مرنة)، ومصر والمغرب وتونس والأردن (دعم الاشتراكات)، وتونس وكوستاريكا والأردن (فئات الدخل ودعم العاملين لحسابهم الخاص)
الدخل غير المنتظم: إنّ دخل العاملين في قطاع الزراعة والمنتجين غير منتظم بسبب عوامل مثل موسمية الإنتاج وانقطاع العمالة الزراعية والمخاطر المتغيرة.	السماح بالاشتراكات المرنة من خلال السماح مثلاً بتسديد دفعات مقدمة أثناء فترات الحصاد أو خصم اشتراكات التأمين الاجتماعي من مبيعات المنتجات الزراعية، ما قد يسمح بالتغلب على شرط برامج التأمين الاجتماعي بتسديد اشتراكات شهرية منتظمة. **أمثلة قطرية:** مصر والأرجنتين
قد يكون **إلزام أصحاب العمل على تسديد الاشتراكات** صعبًا بسبب الطبيعة غير الرسمية والمؤقتة لمعظم عقود العمل، والنقص في القدرة المالية لأصحاب العمل والوسطاء، مثل الشاويش في حالة غير المواطنين.	لتغطية العاملين في قطاع الزراعة الموسميين والمؤقتين، بإمكان الحكومات **اعتماد نهج قائم على المعايير لاحتساب الاشتراكات** (مثل حجم أرض صاحب العمل) أو «سلسلة القيمة الزراعية». وبهدف تغطية العاملين لحسابهم الخاص، قد يكون **السماح بتصنيفهم ضمن فئات دخل مختلفة، وفرض معدلات اشتراكات مخفضة ودعم الفئات الأكثر ضعفًا** من الأساليب الممكنة. **أمثلة قطرية:** لبنان والهند
عدم الإلمام بالشؤون المالية وغياب الشمول المالي: تسجّل **بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** معدلات منخفضة على مستوى الإلمام بالشؤون المالية، كما أنّ إمكانية وصول سكان الأرياف إلى الشمول المالي محدودة، وهم لا يدركون تمامًا أهمية برامج التأمين الاجتماعي.	**بإمكان حملات التوعية وتحسين الشمول المالي** تعزيز معارف العاملين في قطاع الزراعة بأهمية برامج التأمين الاجتماعي، وتعزيز الثقة في النظام واستعدادهم للاشتراك في هذه البرامج. ويجب تصميم هذه الحملات والخدمات المالية تصميمًا خاصًا مناسبًا لتلبية احتياجات الأسر الريفية. **أمثلة قطرية:** المغرب والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة

المراجع

أندرو موندالو أليو -2019 "تنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً للجميع: الثغرات والتحديات التي تواجه المناطق الريفية" - ورقة مقدمة في اجتماع فريق خبراء إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن القضاء على الفقر الريفي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - أديس أبابا - 27 فبراير 2019 – تم الاطلاع في 6 مايو 2022. shorturl.at/AEFPY

أندرو موندالو أليو وآنا أوكامبو 2019 - على الطريق نحو التغطية الشاملة لسكان الريف - إزالة معوقات الوصول إلى الحماية الاجتماعية - روما: منظمة الفاو- تم الاطلاع في 6 مايو 2022. http://www.fao.org/3/ca7246en/ca7246en.pdf

صندوق النقد العربي، بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التعاون الإنمائي الألماني، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسة الوطنية المغربية للثقافة المالية – 2017 - التثقيف المالي في العالم العربي: الاستراتيجيات والتنفيذ والتأثير- أبو ظبي: صندوق النقد العربي- تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.afi-global.org/sites/default/files/events/AgendaFinEduMoroccoSept16.pdf

عطية وحبيب وهيلين إنجلهارت- -2016 مبادرات التثقيف المالي في المنطقة العربية- إشبورن- ألمانيا: التعاون الإنمائي الألماني - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.https://tinyurl.com/29a9fca5

برسا وفالنتينا ولورا ألفيرز – 2021 - شمول العمال غير النظاميين في أنظمة الحماية الاجتماعية: ملخص للخيارات - نهج الحماية الاجتماعية لمواجهة كوفيد19-: مشورة الخبراء.

كوهين ومونيك وباميلا يونج – 2007 - "استخدام التأمين المتناهي الصغر والتثقيف المالي لحماية الأصول وتراكمها" - الحد من الفقر العالمي: حالة تراكم الأصول – واشنطن - معهد بروكينجز.

دوران فالفيرد، فابيو، فلوريس أجيلار، خوسيه فرانسيسكو أورتيز فينداس، دانييل مونيوز كوريا – 2013 - ابتكارات في توسيع تغطية التأمين الاجتماعي للعمال المستقلين - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. shorturl.at/efpsM

موقع مصر فايف2021 - "قريبًا ... إطلاق مبادرة "معاشك بإيدك" للتوظيف غير النظامي" - موقع مصر فايف - 6 ديسمبر - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

الفاو 2019 أ - عمل الفاو في مجال الحماية الاجتماعية: المساهمة في القضاء على الجوع والحد من الفقر والقدرة على الصمود في المناطق الريفية - روما: منظمة الفاو - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. http://www.fao.org/3/ca5779en/CA5779EN.pdf

الفاو2019 ب - الحماية الاجتماعية للمصايد الصغيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مراجعة - روما: منظمة الفاو- تم الاطلاع في 6 مايو 2022 https://www.fao.org/3/ca4711en/ca4711en.pdf

الفاو واليونيسيف 2019 - عمالة الأطفال في الزراعة: جانب الطلب - روما ونيويورك: منظمة الفاو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – 82

أليسون جارنهام 2019 – مشكلة اختبار الموارد - لندن: مجموعة عمل فقر الأطفال - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://cpag.org.uk/sites/default/files/files/policypost/The%20problem%20with%20means-testing%20-%20FINAL.pdf

جاتي، روبرتا، دييجو أنجيل أوردينولا، جوانا سيلفا، أندراس بودور – 2014 - النضال من أجل وظائف أفضل: تحدي السمة غير الرسمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - واشنطن: البنك الدولي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

جيني، كزافييه، ليف ميناند، روبرت تاونسند، جيمس فيكيري – 2010 - "التأمين المتناهي الصغر: دراسة حالة لسوق التأمين على مؤشر هطول الأمطار الهندي" - ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات - واشنطن: البنك الدولي.

هيك، نادين، بورجا ريغيرو، مايكل بيك، كرستين بفليجنر، بيتر موك، لوت كيرش، فيرا أغوستيني – 2020 - "مصايد الأسماك المعرضة للخطر: ضعف مصايد الأسماك أمام تغير المناخ" تقرير تقني - برلين: منظمة حفظ الطبيعة - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

منظمة العمل الدولية 2016 - العمالة غير المعيارية حول العالم: فهم التحديات وتشكيل الآفاق - جنيف: مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية 2017 – إضفاء الطابع الرسمي على العمالة الريفية في الأرجنتين من خلال اتفاقات المسؤولية المشتركة ورقة عمل رقم 17 - بوينس آيرس - منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

منظمة العمل الدولية 2020 - "كوفيد19- والتأثير على الزراعة والأمن الغذائي" - موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/briefingnote/wcms_742023.pdf

منظمة العمل الدولية 2021 أ - توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي: دروس من التجربة الدولية - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=55728

منظمة العمل الدولية2021 ب - فرص توسيع تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_806055.pdf

منظمة العمل الدولية 2021 ج - التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 22-2020: التقرير الإقليمي المصاحب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_830406.pdf

منظمة العمل الدولية – بدون تاريخ - "عمالة الأطفال في الزراعة" - موقع منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 23 فبراير 2022 -

https://www.ilo.org/ipec/areas/Agriculture/lang--en/index.html

منظمة العمل الدولية بدون تاريخ - "الاتفاقية C102 - اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) - 1952 (رقم 102)". موقع منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 22 فبراير 2022.

https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C102

منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو2021 - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لسكان الريف - جنيف وروما: منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 - https://doi.org/10.4060/cb2332en

منظمة العمل الدولية، ومنظمة الفاو، والاتحاد الدولي للرابطات الدولية – 2007 - العاملون في قطاع الزراعة ومساهمتهم في التنمية الزراعية والريفية المستدامة - جنيف: منظمة العمل الدولية.

منظمة العمل الدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب 2021 د – صندوق "استدامة" - تمديد التغطية وإضفاء الطابع الرسمي - ملخص المشروع - عمان: منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مها قطاع، بيرن ميريديث، علاء العربيات – 2018 - العمل اللائق وقطاع الزراعة في الأردن: أدلة من استبيانات العمال وأصحاب العمل - عمان: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_646170.pdf

وليد المرواني، ناصر الدين حمودة، كلير المودن - 2016 - "محددات الاقتصاد الجزئي للطلب على الضمان الاجتماعي: دليل من سوق العمل الجزائري" - المؤسسات والاقتصادات - 61-25.

ميتي، جيروس، ميكو بيركيو، آنا ميتيري، وسالا أتكينز – 2021 - "دراسة حالة: توسيع برنامج المعاشات التقاعدية لصغار المزارعين في زامبيا" - كتيب عن أنظمة الحماية الاجتماعية – شلتنهام - المملكة المتحدة: إدوارد إلجار - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.elgaronline.com/downloadpdf/edcoll/9781839109102/9781839109102.00053.pdf

مهدي نور - 2020 - "تنبيه قانوني 160" مدونة أندرسن مصر (ماهر ميلاد إسكندر) - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.https:// /eg.andersen.com/irregular-employment-under-egyptian-social-insurance-law

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – 2009 -"إطار عمل لتطوير مسوحات أساسية للمعرفة المالية: تحليل مقارن دولي أول - "أوراق عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول التمويل والتأمين والمعاشات الخاصة"- المجلد1 - باريس: إصدار المنظمة - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 - https://doi.org/10.1787/5kmddpz7m9zq-en

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الفاو – 2018 - "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآفاق والتحديات."

التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الفاو 2018-2027 - باريس: إصدار المنظمة - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 - https://doi.org/10.1787/agr_outlook-2018-5-en

أورتيز، إيزابيل، أنيس شودري، فابيو دوران فالفيردي، تنيم مظفر، ستيفان أوربان – 2019 - الحيز المالي للحماية الاجتماعية: دليل لتقييم خيارات التمويل - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_727261.pdf

أويا – 2016 - "مؤشرات العمل اللائق للزراعة والمناطق الريفية: القضايا المفاهيمية وتحديات جمع البيانات والمجالات الممكنة للتحسين"- وقائع المؤتمر الدولي السابع للإحصاءات الزراعية – روما - 26-24 أكتوبر 2016 - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://doi.org/10.1481/icasVII.2016.a05b

منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وسيسكاد – 2020 - الضمان الاجتماعي في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية: الحالة الراهنة والتحديات - واشنطن العاصمة: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وسيسكاد - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://iris.paho.org/bitstream/handle/10665.2/51888/9789275321980_spa.pdf?sequence=1.

بيليرانو، لوكا، ماريل جورسات – 2016 - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في زامبيا - لوساكا: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-lusaka/documents/publication/wcms_485358.pdf

بيري، وغيليرمو، عمر أرياس، بابلو فاجنزيلبر، ويليام مالوني، أندرو ماسون، خايمي سافيدرا شاندوفي – 2007 - السمة غير الرسمية: الخروج والاستبعاد - واشنطن: البنك الدولي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7092-6

جورج رابسومانيكيس – 2015 - الحياة الاقتصادية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة: تحليل قائم على بيانات الأسر من تسعة بلدان - روما: منظمة الفاو - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 - https://www.fao.org/3/i5251e/i5251e.pdf

رزاز، سوزان، لوكا بيليرانو، ميريديث بيرن – 2021 - فرص توسيع تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_806055.pdf

مرفق البحث والشبكات والدعم - 2017 - توسيع التغطية: الحماية الاجتماعية والاقتصاد غير الرسمي - روما: مرفق البحث والشبكات والدعم - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. shorturl.at/gprPY

لوكاس ساتو – 2021 - حالة التأمين الاجتماعي للعمال الزراعيين في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتحديات التوسع - روما ونيويورك: منظمة الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. https://doi.org/10.4060/cb3150en

سيلفا ليندر، الدكتور سيباستيان، الدكتور لوكا بيليرانو، رانيا إغناتيوس، نينكي راب - 2021 - تقييم الضعف وفجوات الحماية الاجتماعية - لبنان: تحليل البيانات الجزئية بناءً على مسح القوى العاملة وظروف المعيشة الأسرية 2018/ 2019 - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_820467.pdf

سورز، جيني، أفنير فينجوش، إريكا وينثال – 2011 - "تغير المناخ والموارد المائية وسياسة التكيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" - تغير المناخ 104 (3): 599-627 - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. https://doi.org/10.1007/s10584-010-9835-4

إدارة الضمان الاجتماعي - 2019 - برامج الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم: الأمريكتان 2019 – كوستاريكا – واشنطن: أبحاث إدارة الضمان الاجتماعي والإحصاءات وتحليل السياسات - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://www.ssa.gov/policy/docs/progdesc/ssptw/2018-2019/americas/costa-rica.html

ستاف، سفين إريك، تيودروس أراجي كيبيدي، مها قطّاع – 2021 - أثر تصاريح العمل على العمل اللائق للسوريين في الأردن - بيروت: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_820822.pdf

تران، نهو آن، تان سي يون – 2004 - صندوق المساعدة المتبادلة التابع لـ TYM: فيتنام - الممارسات الجيدة والسيئة في دراسات حالات التأمين المتناهي الصغر - واشنطن: مجموعة عمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) حول التأمين المتناهي الصغر.

تركماني، نور، كاني حماد – 2020 - ديناميات اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة في لبنان - بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية ببيروت

اتحاد المصارف العربية 2017 - المعرفة المالية في المنطقة العربية: شرط مسبق للشمول المالي - بيروت: اتحاد المصارف العربية - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/English-Financial-Literacy-Study.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – 2011 - تبادل الخبرات المبتكرة: التجارب الناجحة للحد الأدنى للحماية الاجتماعية - نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_secsoc_20840.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - 2021 - الطابع غير الرسمي والحماية الاجتماعية في البلدان الأفريقية: تقييم استشرافي للبرامج الخاضعة للاشتراكات - نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/library/reports/informality-and-social-protection-in-african-countries--a-forwar.html

الإسكوا – 2019 - إصلاح الحماية الاجتماعية في البلدان العربية - بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 https://www.unescwa.org/publications/social-protection-reforms-arab-countries-2019

كاتارينا واها وآخرون 2017 - "آثار تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانعكاساتها على الفئات السكانية الضعيفة" - التغير البيئي الإقليمي 17 (6): 1623–1638 - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 https://doi.org/10.1007/s10113-017-1144-2

البنك الدولي 2014 - تعزيز القدرة المالية والشمول في المغرب: تقييم جانب الطلب - واشنطن: البنك الدولي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022

https://documents1.worldbank.org/curated/en/936861468051895341pdf/941850WP0P14380Inclusion0in0Morocco.pdf

البنك الدولي 2015 - "تحفيز التثقيف المالي لتعزيز الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" - موقع البنك الدولي - 22 مايو - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/05/22/catalyzing-financial-education-to-promote-financial-inclusion-in-mena

البنك الدولي 2018 – "قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية – 2017" - " موقع البنك الدولي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022 -

https://globalfindex.worldbank.org

البنك الدولي – بدون تاريخ - "قاعدة بيانات الفقر والإنصاف" - بنك بيانات البنك الدولي - تم الاطلاع في 8 فبراير 2022.

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=poverty-and-equity-database

شو، ليزا، بلال ضياء - 2012 - "المعرفة المالية حول العالم: نظرة عامة على الأدلة مع اقتراحات عملية للمضي قدمًا" ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات - واشنطن: البنك الدولي - تم الاطلاع في 6 مايو 2022. https://doi.org/10.1596/1813-9450-6107

زونتز، آن كريستسن، كليما ميكينزي – 2021 - "الجائحة في عيون العاملين في قطاع الزراعةالعاملين في قطاع الزراعة السوريين في لبنان" - مدونة جامعة إدنبرة - 12 أبريل - تم الاطلاع في 6 مايو 2022.

https://blogs.ed.ac.uk/covid19perspectives/2021/04/12/the-covid-19-pandemic-through-the-eyes-of-syrian-agricultural-workers-in-lebanon-by-ann-christin-zuntz-and-mackenzie-klema/

مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC-IG)

SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000

CC3048AR/1/12.22